بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير / اللغة العربية وآدابها

الموضوع: العوامل النحوية بين القدامى والمحدثين

إعداد الطالبة : نهى مصطفى يوسف سليم

الرقم الجامعي: 0330011510021

إشراف : د. زهير إبراهيم

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات درجة الماجستير في كلية الدّراسات العليا/ جامعة القدس المفتوحة

1439هـ/ 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير / اللغة العربية وآدابها

الموضوع:العوامل النحوية بين القدامى والمحدثين

إعداد الطالبة : نهى مصطفى يوسف سليم

الرقم الجامعي: 0330011510021

إشراف : د.زهير إبراهيم

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات درجة الماجستير في كلية الدّراسات العليا/ جامعة القدس المفتوحة

1439هـ/ 2018م

نوقشت هذه الرسالة يوم..... بتاريخ 2018/12/29

الموافق: 1439/8/19، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:	التّوقيع
د. [illegible] مشرف رئيسي	.....
أ. د. عبد الوارث [illegible] مشرف داخلي	.....
د. [illegible] مشرف خارجي	.....

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

نموذج تفويض

أنا .....، أفوض جامعة القدس المفتوحة بتزويد المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص بنسخ من رسالتي عند طلبها، بما يتفق وتعليمات الجامعة.

اسم الطالب: .....

التوقيع: .....

التاريخ: .....

الإهداء

لقد آن لهذا الغرس أن ينمو علّه يؤتي أكله ويستوي.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والديّ الحبيبين رحمهما الله.

وإلى أحبائي أفراد أسرتي جميعاً.وأخص بالذكر اختي وصديقتي هالة .

وإلى زميلاتي وصديقاتي في كلية الدراسات العليا.

وإلى صديقاتي وزميلاتي أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية في صرح مدرستي الشامخ.

وإلى طلبة العلم في كل زمان ومكان.

الشكر والتقدير

قال الله تعالى في كتابه العزيز: "**ولئن شكرتم لأزيدنكم**" [1].

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل د.(زهير إبراهيم) ، لتشرفي بإشرافه على رسالتي ، الذي لم يأل جهدا في تقديم يد العون والمساعدة في خطوات البحث كافة ، فما بخل علي يوما بنصيحة أسداها لي ، أو توجيه كنت بحاجة إليه ، ليخرج هذا البحث إلى عالم النور، نبتة صغيرة تعهدها بالعلم والنور حتى نمت وأثمرت.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس جامعة القدس المفتوحة أ.د (يونس عمرو) ، لجهوده الجبارة في إيجاد برنامج الدراسات العليا في الجامعة .

والشكر الموصول كذلك إلى عميد كلية الدراسات العليا أ .د (حسن السلوادي) ، لجهوده المتواصلة في دعم مسيرة الدراسة والبحث العلمي .

وإلى عميد كلية الآداب أ د (هاني أبو الرب) ، جعلهم الله تعالى جميعا ذخرا في رفعة أمتهم وعلو شأنها .

وأتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة رسالتي، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة

والشكر الجزيل موصول إلى أساتذتي الأفاضل في مساقات الماجستير كل باسمه ولقبه ، أ.د (عمر عتيـــق) ، وأ.د (محمد جواد النوري) وأ.د (أحمد حامد) و د.(زاهر حنني) وأ.د (مشهور حبازي).

جزاهم الله عنا خير الجزاء ، ورفع بهم شأن أمتهم.

وشكري كذلك إلى وزارة التربية والتعليم الموقرة التي سمحت لي بمواصلة دراستي دون قيد او ممانعة ، فلهم مني جزيل الشكر، وحسن الامتنان.

وختاما لا يفوتني إلا أن أشكر أفراد أسرتي جميعا لما قدموه لي من دعم ومساندة، فلهم مني خالص الشكر وعظـــيم التقدير، ودمتم لي ذخرا وسندا

الباحثة

[1] إبراهيم، آية (3).

ملخص البحث

يتناول هذا البحث العوامل النحوية بين القدماء والمحدثين، حيث تمّ تعريف العامل لغة واصطلاحاً، ثم أنواع العوامل سواء أكانت لفظية أم معنوية، سماعية أو قياسية، وعرض لتاريخ نظرية العامل تاريخياً.

وفي ضوء الآراء المتباينة لعلماء النحو العرب حول العامل النحوي ونظرية العامل، ناقشت الدراسة العامل النحوي بين القدماء والمحدثين.

وركزت على من أقرّ بوجود العامل النحوي وأثره في دراسة الجملة وما يتكون من تراكيب، فكان من القدماء سيبويه وابن جني، وما له من آراء في العامل النحوي ونظرية العامل النحوي، كونه مُقرّاً بوجوده.

ومن المحدثين عبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، ولما لهما من آراء لا تقرّ بوجوده ووضع أصحابها نظريات بديلة لنظرية العامل.

ومن ثم الانتقال إلى العامل النحوي في ميزان النقد، فتناولت الدراسة آراء عدد من العلماء العرب أمثال حسن خميس الملح، محمد حماسة عبد اللطيف، نهاد الموسى، تمام حسان، خليل أحمد عمايرة، وانتهت الدراسة بآراء استنتاجية مستخصلة من خلال قراءة بعض الكتب والرسائل العلمية، وليست آراء شخصية، وإنما كانت بناءً على إيمان من الدراسة بأهمية نظرية العامل، ودورها البارز في النحو العربي قديماً وحديثاً.

Abstract

This research addresses the perspectives of both ancient and modern grammarians with regards to grammatical factors. The factor was defined lexically and contextually, then the types of factors, whether explicit or implicit, standard or non-standard were defined, and the research also presents the history of the factor theory.

In light of the various perspectives of Arab grammarians concerning the grammatical factor and the factor theory, the study discussed the perspectives of ancient and modern grammarians with regards to the grammatical factor. It concentrated on the grammarians who acknowledged the existence of the grammatical factor and its influence on the study of the sentence and its structure, such as the ancient grammarian "Sibawayh" whose perspectives indicate that he believes in the existence of the grammatical factor and its theory.

However, the perspectives of modern grammarians; such as Abdel Qadir Al-Fasi Al-Fahri and Ahmad Al-Mutawakil indicate that they do not acknowledge the existence of the grammatical factor, and they created theories which replaced the factor theory.

Then the study discussed the criticism of grammatical factor; as it addressed the perspectives of several Arab grammarians, such as Hasan Khamees Al-Milh, Mohammad Hamaseh Abdel-Latif, Nihad Al-Musa, Tammam Hassan and Khalil Ahmad Amayreh.

The study was concluded with deductive views which were derived from reading some books and thesis, and that were not based on personal views but rather on the belief in the importance of the factor theory and its considerable role in Arabic grammar both anciently and recently.

المقدمة:

بسم الله، والحمد لله رب العالمين، هادي الناس ومخرجهم من الظلمات إلى النور، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

استمدت العربية سموها ورفعتها بأن نزل القرآن العظيم بها فغدت لغة مشرفة بكلام الله تعالى، ووسعته لفظاً ومعنى، وما ضافت عن شمول ألفاظه ومفرداته، وآياته. استوعبت العربية شتى علوم الحياة، فترجمت إليها مختلف علوم الأمم الأخرى وآدابها.

شُغفت بالعربية عامة، وبنحوها ولغتها خاصة، وهذا ما حداني إلى اختيار موضوع رسالتي "**العوامل النحوية بين القدامى والمحدثين**"، والباعث لي أن أبحر في تفاصيل النحو وإعرابه، ولأهميتها في علم النحوة العربي الذي لا ينكرها إلا جاحد. وعلى الرغم مما شغلته هذه النظرية من مكانة في النحو، إلا أنها لم تسلم من النقد، فقد عدّها بعض الدارسين قدماء ومحدثين، مصدر تعقيد للنحو العربي، ونظروا إليها نظرة اتهام، وعملوا جاهدين إلى إلغائها أو استبدالها. وبالرغم من رياح الثورة التي هبت عليها على مرّ الزمان إلا أنها ظلت حاضرة في الأذهان.

أهمية البحث (الدراسة)

تكمن أهميتها في كونها تُسلّط الضوء بشموليتها المعهودة على كل ما يتعلق بالنحو العربي، ألا وهي نظرية العامل، والعوامل النحوية، فهي ليست مجرد فكرة عابرة، وليست حكراً على زمن دون آخر، ولا تدرس جزءاً من العربية منفصلاً عن غيره من الأجزاء، وإنما هي كلّ شامل الإحاطة بكل حيثياتها، وهي ممتدة من الماضي مروراً إلى الحاضر، ثم المستقبل، وتعالج كافة قضايا النحو العربي وقواعده المترامية الأطراف.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

أن هناك صعوبات ومعيقات، إلا أنني وجدت متعة كبيرة في دراستها والبحث فيها، وأول هذه الصعوبات شمولية نظرية العامل، وامتدادها، فهي لا تبحث في جزئية من جزئيات النحو العربي، وإنما تشمله جميعاً.

- تباين الطرح بين مرجع وآخر، الأمر الذي جعلني في حيرة من أمري إزاء بعض المسائل المطروحة منها.
- صعوبة بعض المصادر القديمة واستيعابها، وذلك للفارق الزمني والتاريخي والثقافي بين اليوم والأمس الغابر.
- صعوبة الجمع بين الطروحات القديمة والحديثة، ومحاولة المزاوجة بين الطرحين.

مصادر الدراسة:

لأن الدراسة تعالج مختلف جوانب نظرية العامل، فكان ينبغي على الباحثة الإفادة من المراجع القديمة والحديثة، فأفدت من مؤلفات قديمة لعلماء عرب أجلاء، أمثال ابن جني، سيبويه، عبد القاهر الجرجاني، الزجاجي، الأنباري، السيوطي، الزبيدي، الرضي الاستراباذي، السيرافي، ابن النديم، ابن يعيش، وغيرهم. أما فيما يتعلق بالمحدثين أمثال شوقي ضيف، تمام حسان، المخزومي، الراجحي، إبراهيم مصطفىوغيرهم.

مناهج البحث:

اعتمدت الباحثة مناهج دراسية مختلفة، وذلك من أجل الإلمام بنظرية العامل، بكافة أجزائها، ودراسة آراء العلماء وأقوالهم في تعريفهم للعامل النحوي، سواء ألغة كان أم اصطلاحاً، فكان

المنهج الوصفي التحليلي سبيلاً للخوض في هذه التفاصيل، ومحاولة الوقوف على أصول النظرية، وجذورها الضاربة في عمق التاريخ، وامتدادها بين الماضي والحاضر، القديم والحديث، فلا بدّ من استخدام المنهج التاريخي.

عند دراسة الثورة على نظرية العامل، والآراء المتباينة بين الثائر عليها من جهة، والموافق لها من جهة أخرى. هذا ما اتخذته من منهج وسرت عليه، فقد تراوح بين الوصفي والتاريخي والتحليلي. ولا يوجد ضير في استخدامها، وذلك لتفرع الدراسة، وكثرة تفاصيلها.

الدراسات السابقة:

في ضوء اطلاعي المسبق على الدراسات التي تمحورت حول نظرية العامل، فلم أجد من الدراسات القديمة أو الحديثة تحمل العنوان نفسه، فقد اطلعت على دراسة تأصيلية تركيبية لنظرية العامل في النحو العربي مصطفى بن حمزة، ونظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب وليد الأنصاري، ورسالة دكتوراة "نظرية العامل النحوي العربي في ضوء النظرية التوليدية والتحويلية نادية توهامي، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه خليل عمايرة ،والعامل النحوي وتظافر القرائن عند تمام حسان".

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة تبين أهم النتائج التي توصلت إليه الباحثة، وأهم التوصيات التي يمكن توجيهها للدارسين في مجال الدراسات النحوية، وقائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الباحثة في دراستها.

وكانت الفصول الأربعة على النحوالآتي :

الفصل الأول ويحمل عنوان العامل النحوي أنواعه وتطوره تاريخياً، وقد قُسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العامل لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أنواع العوامل

المبحث الثالث: العامل النحوي نظرة تطورية

الفصل الثاني: العامل النحوي بين القدماء والمحدثين، وكانت المباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: رأي القدماء

المبحث الثاني: رأي المحدثين

الفصل الثالث: العامل النحوي في ميزان النقد، وكانت المباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: حسن الملخ، محمد حماسة عبد اللطيف، نهاد الموسى، تمام حسان، خليل أحمد عمايرة

المبحث الثاني: رأي الدراسة في نظرية العامل

وخاتمة تبين أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وأهم التوصيات التي يمكن توجيهها للدارسين في مجال الدراسات النحوية، وقائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الباحثة في دراستها.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من مدّ يد العون لي لإنجاز هذا البحث، والله ولي التوفيق.

الفصل الأول:

العامل النحوي أنواعه وتطوره تاريخياً

المبحث الأول: تعريف العامل لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: أنواع العوامل

المبحث الثالث: العامل النحوي نظرة تطورية

المبحث الأول: تعريف العامل لغة واصطلاحاً

العامل لغة:

كلمة عامل من عَمِل، وكل أحرفه صحيحة، وهو على وزن فَعِلَ كَفَرِحَ. والعامل ما يلي السنان من الرمح، وجمعه عوامل، والعوامل المستعملة في الحراث والسعي[1]. واليعملة الناقة النجيبة المطبوعة على العمل، وطريق عمل: مسلوك لجب، وعاملة حيّ من اليمن والتعميل تولية العمل، والعميئل: الأسد[2].

ويقال: من الذي عُمّل عليكم، أي نُصِّبَ عاملاً عليكم. ويقال للذين يعملون بأيديهم: عَمَلَةٌ[3]. والعاملين عليها: هم السّعاة الذين يأخذون الصدقات من أربابها، مصداقاً لقوله تعالى: {**وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**}[4]. وواحدهم عامل أو ساعٍ. والعوامل الأرجل، وعوامل الدابة قوائمها[5]. فالعمل المهنة أو الفعل، وجمعه أعمال. وأَعْمَلَ رأيْهَ استعمله، وبنو العمل: المشاة، والعَمَلَةَ بالفتح: السرقة أو الخيانة. والمعمول من الشراب ما فيه اللبن والعسل[6]. واعتمل: اضطرب في العمل، ورجل عَمِلَ: مطبوع على العمل وأعمله واستعمله، أي طلب منه العمل[7].

عِمِلَ عَمَلاً: فَعَلاً فِعْلاً عن قصد. وأَعْمَلَ ذهنه في كذا: شغلَه به وفكّر فيه. وعامَلَهُ: تصرف معه في بيع ونحوه. والعامل: من يعمل في مهنة أو صنعة[8]. والعامل في الحساب: العدد الصحيح الذي

---

(1). ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (عمل). تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ج4.

(2). الجوهري: الصحاح، مادة (عمل). د.ت، ج6، ص(1175–1177).

(3). الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (عمل). تح: عبد الرحيم حمودة، دار المعرفة، بيروت، ص(678–679).

(4). التوبة، آية (60).

(5). ابن منظور: لسان العرب، مادة (عمل)، د. ت، دار صادر، بيروت ،ج1، ص(283–285).

(6). الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مادة (عمل)،.ت: محمد نعيم العرقسوسي،دار العلم للجميع، بيروت،ص(1036).

(7). الزبيدي: تاج العروس، مادة (عمل)،د. ت، ،مكتبة الحياة، بيروت، ج6،ص(56–62).

(8). المعجم الوسيط، مادة (عمل)، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص(128).

يقسم عدداً صحيحاً آخر دون باقٍ، وجمعها عوامل. ويقال وقع تحت عامل الغضب: أي تحت تأثيره. وعضو عامل: له اشتراك فعلي ومساهمة عملية[1].

العامل اصطلاحاً:

عرّف الرماني (ت384هـ) العامل فقال: "عامل الإعراب هو موجب لتغيير الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"[2].

يقول ابن الحاجب المتوفى سنة (646هـ): "والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى"[3]. وعرّفه الشريف الجرجاني المتوفى سنة (816هـ) بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[4]. ويتبعه في هذا التعريف التهانوي صاحب كشاف اصطلاحات الفنون[5]. ويرى الأزهري المتوفى سنة (905هـ): "المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب".

وعرّف عبد القاهر الجرجاني في كتابه "العوامل المائة" العوامل بقوله: جمع عامل، والعامل لغة: ما يصدر عن العمل. أما اصطلاحاً: فهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. والعوامل في كلام العرب: علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات بأنفسها[6].

وتطرّق في ضوء تفسيره للعامل إلى ثلاثة مصطلحات شديدة الارتباط والصلة بعضها ببعض. وهذه المفاهيم هي: العامل، والمعمول، والعمل. وأفرد لكل منها شرحاً وتفسيراً انطلاقاً من فكرته

---

(1). معجم المعاني، مادة (عمل).

(2). الرماني، النحوي: شرح كتاب سيبويه، ت: مازن المبارك، ط1، دار الفكر، دمشق، 1997، ص(253).

(3). الرضي، محمد بن الحسين الاستراباذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تح: حسين بن محمد بن إبراهيم و يحيى بشير مصطفى، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1966، ج1، ص(64–66).

(4). الجرجاني، علي بن محمد السيد: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، ط1، دار الفضيلة، ص(122).

(5). التهانوي، محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: رفيق العجم علي، ط1، مكتبة البيان، 1996، ص(1160).

(6). الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المائة، د.ت، دار المنهاج، جدة، ط1، 1430هـ، ص(90–90).

أن هذه المباحث من مؤثر، ومتأثر، وأثر، ينبغي مناقشتها معاً لبيان الصلة بينها ، فقال في ذلك: "فمنها ما يؤثر فيما يليه فيرفع ما بعده، أو ينصبه، أو يجزمه، أو يجره، كالفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول به. والمبتدأ يرفع الخبر. وأدوات الجزم تجزم الفعل المضارع، وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء. وهو ما أطلق عليه مصطلح (العامل). ومنها ما يتأثر بما قبله فيرفعه ،أو ينصبه أو، يجزمه كالفاعل والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جرّ، والفعل المضارع ، وهذا المتأثر هو المعمول.

أما النتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثر فهي الأثر، كعلامات الإعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. وهذا الأثر الحاصل يسمى العمل أو الإعراب. إذن. فالعامل مايُحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض في غيره أو فيما يليه[1]. وجاء في شرح الكافية: "إن العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب، ويختلف آخره لاختلاف المعنى إلى بيانه". ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العرض بالجوهر فإنّ معنى الفاعلية، والمفعولية ،والإضافة. وكون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة، والمضاف إليه، بسب توسط العامل. فالموجب لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم[2].

شغل موضوع العامل حيزاً كبيراً عند الباحثين قديماً وحديثاً، وكثرت فيه المؤلفات، وطال الجدل حوله، فوضعوا له قواعد وشروط منها:

- لا يجتمع عاملان في معمول واحد إلا في التقدير، فإذا تنازع عاملان على معمول واحد جاز اختيار أيهما باتفاق، فالأول لسبقه، والثاني لقربه.
- إن العامل لا يؤثر أثرين في محل واحد، لكن يجوز أن يكون له عدة معمولات.

(1). ينظر: الغلاييني، الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية، د.ت، دار الفكر، بيروت، ص(528–530).

(2). الرضي، محمد بن الحسين الاستراباذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص(64–66).

- العمل أصل في الأفعال ، وفرع في الأسماء والحروف[1].

والباحث في كتاب سيبويه، يرى أنه لم يتطرق إلى وضع باب مستقل للعامل، وإنما وضعه ضمن باب وسمه بعنوان "أواخر الكلم في العربية"، حيث يقول: "هي تجري على ثمانية مجارٍ: النصب، والرفع والجر، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد. والجر والكسر فيه ضرب واحد. وكذلك الرفع، والضم والجزم، والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ، لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل. –وليس شيء– منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء، لا يزول عنه تغير شيء، أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".

فالرفع، والجر، والنصب، والجزم، لحرف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين[2].

وتأسيساً على كلام سيبويه ونظرته وتفسيره للعامل، يرى أن العامل عنده أساساً في الكلمة، فهو الذي يحدث الأثر فيها. وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل، ويختلف باختلافها. وألمح بناء على كلامه ارتباطاً بين العامل والإعراب، أي ارتباط بين الأثر والمؤثر.

وذهب ابن جني المتوفى سنة (392هـ) مذهباً خالف فيه سيبويه والبصريين، إلا أنه لم ينكر وجود العامل بل ذكر بأنه: (المحدث للأثر في نهايتها هو المتكلم لا العامل النحوي كالفعل، وما حمل عليه. وإن نسبة العمل إلى الفعل إنما، هو للتقريب، والتعليم). "وقول النحويين عامل لفظي، وآخر معنوي، إثبات أن العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه (كمررتُ بزيد)، (ليت عمرا قائمٌ). وبعضه

(1). المطرزي، أبو ناصر الدين بن عبد الحميد السيد، المصباح في علم النحو تح: عبد الحميد السيد طلب، د.ت، ط1، مكتبة الشباب، ص(7–8).

(2). سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988،ج1، ص(13).

الآخر يأتي عارياً من مصاحبة لفظ متعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه وقوع الاسم"[1].

فهو ما يؤثر في اللفظة استدعى ذلك علامة إعرابية. ومثال ذلك بقول: (جاء زيدٌ)، (رأيت زيداً)، مررت بزيدٍ. فكلمة (زيد) جاءت مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة أخرى، وسبب ذلك وجود عامل اقتضى أن يكون هذا الاسم مرفوعاً في الأولى، ومنصوباً في الثانية ، ومجروراً في الثالثة.

فالعامل أحد أركان الإعراب الأربعة المهمة، وهي العامل والمعمول والموقع والعلامة. فالعامل هو الذي يجلب العلامة، والمعمول الكلمة التي تقع في آخرها العلامة، والموقع الذي يحدد معنى الكلمة أي وظيفتها كالفاعلية، والمفعولية ، والظرفية وغيرها. أما العلامة فهي التي ترمز إلى كل موقع في أبواب النحو.

فمثلاً في جملة (ذهب محمدٌ إلى المدينة صباحاً) كلمة (محمدٌ) مرفوعة بالضمة، وهي علامة إعرابها التي دلت على موقعها لكونها فاعلاً. والفعل (ذهب) هو العامل، والضمة علامة الإعراب، والعامل كذلك حرف الجر (إلى) والمدينة اسم مجرور بالكسرة، والكسرة علامة الإعراب. وكل اسم من هذه الأسماء المعربة معمول للعامل الذي عمل فيه الإعراب[2].

والعامل "هو ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب" وهنا يمكن القول: إن العامل أخذ من تعريف الإعراب، وأخذ الإعراب من تعريف العامل. والمقصود بمقتضى العامل: أي مطلوبه. فالعامل كجاء ورأى، والباء، والمقتضى كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. والإعراب الذي يبين هذا المقتضى هو الرفع، والنصب، والجر[3].

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول: إن هناك علاقة تربط الإعراب بالعامل، والعامل بالإعراب، فهما ركنان أساسيان في الجملة العربية والوظيفة النحوية لها.

---

(1). ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص(109).

(2). ينظر: الراجحي، عبده: التطبيق النحوي، (د.ت)، (د.ط)، مكتبة المعارف، الرياض، ص(19–20).

(3). ينظر: الأشموني، حاشية الصبان، تح: محمود بن الجميل، ط1، ، مكتبة الصفا، القاهرة، 2002،ج6، ص(96–99).

المبحث الثاني: أنواع العوامل

عكف جُلّ نحاة العربية على تقسيم العوامل النحوية إلى قسمين لفظية، ومعنوية. واستدلوا على ذلك بكلام ابن جني يقول: "وإنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً من لفظ (كمررت بزيد)، و(ليت زيداً قائمٌ)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم[1].

اتفق جمهور النحويين من بصريين، وكوفيين على اعتماد العوامل النحوية، وإن كانت مثار خلاف بين الفريقين، واتفقوا كذلك على تقسيمها إلى ضربين: لفظي ومعنويّ.

والعوامل اللفظية عند الفريقين ثلاثة أنواع: أسماء، وأفعال، وحروف. أما العوامل المعنوية عند الكوفيين فهي أكثر عدداً منها عند البصريين[2].

ويرى الجرجاني أن العوامل النحوية تنقسم إلى قسمين: (لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين سماعية وقياسية[3]. فالعوامل اللفظية السماعية ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، مثلاَ، فالباء واللام، والكاف وغيرها من حروف الجر، تجرّ الاسم فلا يمكن تجاوزها. واللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب، وقاس عليها غيرها. ومعنى هذا أن لها أمثلة مطردة أدت إلى بناء قاعدة في ذلك النوع من العوامل، كجر المضاف إليه في (غلامُ زيدٍ)، وأما العوامل المعنوية فمن اسمها يعرف معناها، فهي معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب وليس للفظ فيه حظ). والعوامل اللفظية والسماعية أكثر عدداً وورودا

(1). ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص(109).

(2). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(53).

(3). الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المائة، د.ت، ط1، ، دار المنهاج ، 2009 ، ص(63_73).

بالنسبة إلى القياسية؛ لذا قدمت على القياسية. والسماعية منها واحد وتسعون عاملاً، القياسية منها سبعة عوامل[1]:

وتتنوع السماعية منها على ثلاثة عشر نوعاً:

النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط وهي سبعة عشر حرفاً (من، إلى، في، اللام، ربْ، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشا، خلا، عدا).

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف (إنّ، أنّ، كأنّ، ليت، لعلّ، لكنّ).

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر (لا، ما المشبهتان بـِ ليس).

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف: (الواو بمعنى مع، إلا للاستثناء، ياء في النداء، أي في النداء، هيا في النداء، أيا في النداء، الهمزة في النداء) كذلك.

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف (أن، كي، لن، إذن).

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة أحرف: (إن، لم، لما، لام الأمر ولا الناهية).

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إنْ الشرطية) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء (مَنْ، أي، ما، متى، مهما، أينما، أنى، حيثما، إذما).

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وخي أربعة أسماء: عشرة، إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة (كم، كأين، كذا).

(1). الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي، ص(54).

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات. والناصبة منها: ست كلمات: (رويد، بله، هاء، دونك، عليك، هيعهل) والرافعة منها ثلاث كلمات (هيهات، شتان، سرعان).

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: (كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، ما زال، ما برح، ما انفك، ما دام، ليس).

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة: ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: (عسى، كاد، كرب، أوشك).

النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف، وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم وهي أربعة أفعال: (نعم، بئس، ساء، حبذا).

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين: تسمى أفعال القلوب، وهي: (علمت، رأيت، وجدت)، وهذه الثلاثة لليقين، (ظننت، حسبت، خلت) للشك[1].

أولاً: العوامل اللفظية القياسية

وهي سبعة، الأول: الفعل على الإطلاق، والثاني: اسم الفاعل، والثالث: اسم المفعول، والرابع: الصفة المشبهة، والخامس: المصدر، والسادس: الاسم المضاف، والسابع: الاسم التام مثل (راقود خلا)[2].

(1). الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المائة، ص(283–311).

(2). عيد، محمد: أصول النحو العربي، ط4، ، دار الكتب القاهرة،1989 ص(208–209)، نقلاً عن العوامل المائة للجرجاني.

ثانياً: العوامل المعنوية

وهي أمران: العامل في المبتدأ والخبر، والثاني: العامل في الفعل المضارع المرفوع. وختم الجرجاني كلامه عن هذه العوامل بقوله :"فهذه مئة عامل لا يستغني الصغير، ولا الكبير، ولا الوالي، ولا القاضي ولا الرفيع، ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها"[1]. واقتصرها الجاني على عاملين هما: عامل الرفع في الفعل المضارع، وعامل الرفع في المبتدأ، وقسمها بعضهم إلى ستة عوامل.

أنواع العوامل المعنوية:

أولاً: المخالفة: ذهب الأشموني إلى أن المخالفة تقتضي تغيير العلامة الإعرابية. ومثال ذلك: وقوع الخبر ظرفاً(زيدٌ أمامك). فجاء الخبر منصوباً ليخالف جملة (زيدٌ قائمٌ). وتقديره (زيدٌ كائنٌ أمامك)، أو(يكون أمامك)[2]. وهنا تبدو المخالفة فمن قائل، بأن الظرف (أمامك) هو الخبر (متعلق بالخبر) فحركة آخر الظرف (أمامك) تختلف على حركة (زيدٌ). أو قولهم بتقدير اسم الفاعل كائنٌ، أو الفعل (يكون)، حيث تكون الجملة (زيدٌ كائنٌ أمامك) أو (يكون أمامك).

ويسمى عند الكوفيين (الخلاف) وهو من مصطلحاتهم التي تداولوها على ألسنتهم، وسجلت في تصانيفهم، وتصانيف من خلفهم من النحاة. وهو عامل معنوي، كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل (محمدٌ أمامك)[3].

(1). الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص(41).

(2). شوقي ضيف: المدارس النحوية، د.ت، ط3، دار المعارف، مصر، ص(165).

(3). ينظر: الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص(78).

فذهب الكوفيون إلى أن المضارع ينصب بالخلاف[1]، أما البصريون فذهبوا إلى أنه ينصب بفعل مقدر وتقديره: (زيدٌ استقر أمامك)، و(عمروٌ استقر وراءك). وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بتقدير اسم الفاعل مستقرّ نحو، (زيدٌ مستقرٌ أمامك) و(عمروٌ مستقر وراءك) [2].

ثانياً: الصرف (الخلاف)

وهو من أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين، والخلاف أو الصرف وهو مصطلح كوفي محضّ، ومعناه: أن يكون في التركيب اللغوي ما يوحي باشتراك شيئين، أو أكثر في حكم واحد، ولكنّ العربيّ لا يريد ذلك، بل يريد إفراد الثاني بحكم آخر، فيأتي بحركة إعرابية مخالفة لحركة الأول، فتكون قرينة على إرادة المعنى الآخر[3].

فإذا قلت: (لا تأكلْ وتتكلمَ)، فأنت لا تريد أن تنهي المخاطب عن الأكل، والتكلم في جميع الحالات، وإنما تريد أن تنهاه عن أن يجمع العملين في وقت واحد، لذلك نصبت (تتكلمَ) ولم تجزمه[4]؛ ليكون في النص قرينة إعرابية تدل على المعنى المراد[5].

وأفاد الكوفيون من كلام الخليل، وسيبويه ثم طوروه، وجعلوه عاملاً معنوياً. قال سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً؛ لأنه مخرج من أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم، حين قلت: (له عشرون درهماً). وهذا قول الخليل، وفي قولك: (أتاني القوم إلا أباك)، (مررت بالقوم إلا أباك)، (القوم فيها إلا أباك). فجاء (أباك) منصوباً مغايراً لحركة ما قبله، ولم يكن صفة له، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام[6].

---

(1). ينظر: الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(73).

(2). ينظر: الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص(202–203).

(3). ينظر: المرجع نفسه، ص(73).

(4). سيبويه، أبو الفتح عثمان، الكتاب، ج2، ص(330–331).

(5). المرجع نفسه، ص330-331.

(6). الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص(442–447).

ثانياً: المفعول معه

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم: **(**استوى الماءُ والخشبةَ**)** واحتجوا على ذلك بأن قالوا: "إنما قلنا منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ، فلما لم يصح العطف كما في: **(**جاء **زيدٌ وعمرٌ)** وكان بعد الواو مخالفاً لما قبلها انتصبت على الخلاف[1].

وقد جعل الكوفيون الخلاف عامل النصب فنصبوا به في المواضع الآتية:

1. إذا وقع بعد واو المعية وهي المسبوقة بنفي، أو طلب نحو قولك: **(**لا تأكلْ السمك وتشربَ الماء**)**.
2. إذا وقع بعد فاء السببية إذا سبقت بنفي، أو طلب. ومثال ذلك **(**لا تظلمْ فتندمَ**)**[2].
3. إذا وقع بعد (أو) التي بمعنى (إلى أن) أو (إلا أنّ)، يقول امرؤ القيس:

فقلت لهُ لا تبْكِ عينكَ إنّما نحَاولُ مُلكاً أو نموتُ فنعذرا (الكامل)

وتقديره إلى أن نموت[3].

قال الفراء (ت سنة 207هـ): "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو، الفاء، أو أو، وفي أوله جحد، أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد، أو الاستفهام، ممتنعاً أن يُجر في العطف وذلك في الصرف"[4]. وقال أيضاً في موضع آخر: "فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها. فإذا كان كذلك فهو الصرف".

---

(1). ديوان امرئ القيس، ص(66).

(2). القراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تح: محمد علي النجاروأحمد يوسف نجاتي ، ط3،عالم الكتب ، القاهرة ، 1983ج1، ص(235-236).

(3). المرجع نفسه، ص(34).

(4). أبو الأسود الدؤلي: الموسوعة العالمية للشعر العربي www.m-a-arabia. com ،

ومنه قول الشاعر:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وتَأتي مِثلَهُ عارٌ عَليكَ إذا فَعَلتَ عَظيمُ[1] **(الكامل)**

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)؛ ولذلك سمي صرفاً إذا كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومنه كذلك قالت العرب في إجازة الرفع: (لُوتُرك عبدُ الله والأسدُ لأكله)[2].

ثالثاً: رافع المبتدأ

إن الاختلاف في هذه المسألة شقان، فقد قال الكوفيون : "بأن المبتدأ، و الخبر يترافعان"، بينما ذهب البصريون إلى القول: "أن المبتدأ مرفوع بالابتداء". وأول من قال بأن المبتدأ يرفع بالابتداء هو سيبويه زعيم المدرسة البصرية[3].

رابعاً: رافع الفعل المضارع

بلغ الخلاف أوجه في هذه المسألة، وتعددت الآراء، فمنهم من قال: "إنه يرتفع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره". ورأى آخر هو وقوعه موقع الاسم، وموجب الإعراب؛ لأنه ضارع (شابه) الاسم. وقال بذلك سيبويه، وثعلب. وذهب جماعة من البصريين إلى أن العامل في الفعل المضارع الرفع، إنما هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً. وزعم الفراء من الكوفيين أن العامل في رفعه، إنما هو تجرده من النواصب والجوازم. وذهب الكساني منهم إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوله من الزوائد الأربع[4].

---

(1). القراء، أبو زكريا: معاني القرآن، ج1، ص(34).

(2). الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص(207).

(3). سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988،ج2، ص(120–121).

(4). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب،ط1،دار الكتب العلمية، بيروت،(ص112–113).

وجاء في شرح اللمحة البدرية: "أن الرافع للمضارع نفس التجرد وفاقاً للفراء، لا وقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين، ولا حروف المضارعة خلافاً للكسائي، ولا نفس مضارعته للاسم خلافاً لثعلب[1].

ومن المرجّح أن عامل الرفع في الفعل المضارع، هو تجرده من النواصب، والجوازم، فالقاعدة النحوية الواضحة في النحو العربي، يقول: "إن الفعل المضارع مرفوع ما لم يسبق بناصب (أي حرف نصب) أو جازم (أي حرف من الحروف الجازمة)".

ومهما تعددت الآراء واختلفت في رافع الفعل المضارع، إلا أنها تلتقي في أنه يعدّ عاملاً معنوياً.

خامساً: رافع الفاعل

من المتعارف عليه والشائع أن هذا العامل مرفوع بعامل لفظي هو الفعل[2]. إلا أن بعض النحاة اللغويين ذهبوا إلى أنه مرفوع بمعنى الفاعلية[3]. ومهما كانت هذه الآراء، إلا أنها لم تصل إلى درجة الاجتماع، بذريعة أن الفاعل مرفوع بعامل لفظي، هو الفعل وأن هذا العامل يعدّ قوياً إذا ما قورن بالعامل المعنوي الضعيف، فالحقيقة يجب تغليب العامل اللفظي القوي، على العامل المعنوي الضعيف[4].

(1). ابن هشام، الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. تح: هادي نهر، دار البارودي، عمان، ج2، ص(399).

(2). السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص(140–147).

(3). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(180–181).

(4). الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، ص(66).

سادساً: التبعية

وهي التي تعدّ عاملاً في التوابع، سواء أكانت صفة، أم توكيداً، أم عطف بيان. ويرى سيبويه أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع. واختار هذا الرأي ابن مالك واتجه في التسهيل[1]. فالتبعية عامل معنوي في الصفة والموصوف، والمؤكد، والمعطوف. وهي التي تفرض وحدة الحركة الإعرابية في كل من الصفة، والموصوف، والتوكيد، والمؤكد، المعطوف عليه، والمعطوف، والبدل، والبدل منه.

سابعاً: ناصب المستثنى

كثر الخلاف حول ناصب المستثنى نحو ("قام القومُ إلا زيداً) فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) ومنهم المبرد، والزجاج من البصريين، والفراء من الكوفيين، على اعتبار أن (إلا) مكونة من (إنّ) و(لا) وأوّلوا ذلك على. (قام القومُ إلا أنّ زيداً لم يقمْ). وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل[2].

ثامناً: جرّ المضاف إليه

جاء في شرح الرضي للكافية: "إنّ خلافاً كبيراً جرى بين النحاة في عامل المضاف إليه، فمنهم من ذهب إلى أنه اللام المقدرة ، أو المضاف. فمن قال: إنه الحرف المقدّر نظراً إلى معناه في الأصل وهو موقع الإضافة بين الفعل، والمضاف إليه، نحو (غلامُ زيدٍ). ومن قال: إن عامل الجر هو المضاف، وبعضهم الآخر، ذهب إلى أن عامل الجر في المضاف إليه، هو معنى الإضافة[3].

---

(1). الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص(255).

(2). الرضي، محمد بن الحسن: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص(65–66)، تح: حسن بن محمد الحفظي، يحيى بشير مصطفى، ط1، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية،د.م، 1966، ص(65_66).

(3). العكبري، أبو البقاء: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب، د.ت، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1،ص(234–235).

تاسعاً: التوهم

ناقش أبو علي الفارسي الآية الكريمة ضمن هذا العامل، وهي: {**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**}[1]، وهو الضمير المنفصل مبتدأ. الله لفظ الجلالة خبر المبتدأ. (في السموات): الجار والمجرور متعلق بـِ (يعلم) أي يعلم، سركم، وجهركم في السموات وفي الأرض. أما الرأي الثاني فهو أن يتعلق (في) باسم الله لأنه بمعنى المبعود. أي هو المعبود في السموات، والأرض. قال أبو علي الفارسي: "لا يجوز أن تتعلق (في) باسم الله تعالى؛ لأنه صار بدخول الألف، واللام، والتغيير الذي دخله كالعلم.

لهذا قيل في السموات والأرض متعلق بـِ (يعلم). وهذا ضعيف؛ لأنه سبحانه معبود في السموات والأرض. وهنا إشارة إلى تقدير عامل متوهم (المعبود) وتقدير الآية الكريمة وهو الله المعبود في السموات وفي الأرض. فكلمة (المعبود) متعلقة بالجار والمجرور (**فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**) وليس الفعل (يعلم).

عاشراً: نزع الخافض

يُعدّ هذا العامل عاملاً معنوياً قال به الكوفيون، بينما رفضه البصريون ومن أمثلته المشهورة

تمرون الديار ولم تعوجوا سلامكم علي إذاً حرامُ (الوافر)

وأصلها (تمرون بالديار). ومنه قوله تعالى: (**وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ**)[2]. أي مع كل مرصد. ففي المثالين السابقين جاءت الكلمتان (الديار)، (كلّ) منصوبتين في حين أتى حرف الجر محذوف، وهو في الأولى (الباء)، وفي الثانية (في)[3].

---

(1). الأنعام: آية (3).

(2). التوبة: آية 5.

(3). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(184).

حادي عشر: المجاورة

ومن أمثلتها قوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ}[1]. فجاءت كلمة (الأرجل) مجرورة بالمجاورة، رغم كونها خارج نطاق المسح، وحكمها الغسل. إلا أنها اكتسبت الحركة من مجاورتها الاسم المجرور (برؤوسكم). والمقصود بالمجاورة: أن تأخذ الكلمة إعراب ما يجاورها من الكلمات، دون التقيد بالمعنى الوظيفي الذي تؤديه. ومنه كذلك ما نُقل عن العرب قولهم: (هذاجُجرُ ضبّ خَرِبٍ) فقولهم بجر (خَرِبَ) التي من حقها الرفع؛ لأنها نعت، أو صفة (لجحر)، ولكنها جاءت مجرورة؛ لمجاورتها (ضبٍّ)[2].

ثاني عشر: القصد إليه

يبين محمد إبراهيم البنا في دراسته عن ابن الطراوة فيقول: "إن من أهم ما ينسب إلى ابن الطراوة أنه أضاف عاملاً جديداً من عوامل النحو، وهو القصد إليه: وهو عامل معنوي كالابتداء". وقد ذكر السهيلي ما يمكن أن يتعرف به هذا العامل، فيقول محدثاً عن أقسام الحدث: "فالحدث إذاً ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفعل مخبراً عنه. وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث، وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته، وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره بخاصة على الإطلاق مضاف إلى ما بعده، نحو: سبحان الله!. فإن (سبحان) اسم ينبئ عن

---

(1). المائدة: آية 6.

(2). الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(144).

لفظه، فوقع القصد إلى ذكره مجروراً عن التقييدات بالزمان، أو الأحوال؛ ولذلك وحين نصبه كل مقصود إليه بالذكر، نحو: إياك (ويل زيد) ويحه"[1].

ثالث عشر: الإهمال

وهو يشبه معنى التجرد، ويرجع إلى الأعلم الشنتمري[2].

العوامل اللفظية:

أولاً: العوامل اللفظية السماعية

وهي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها: كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل، فالباء، والكاف، واللام، وغيرها من حروف الجرّ تجرّ الاسم، فلا تقاس عليها غيرها.

ثانياً: العوامل اللفظية القياسية

وهي ما سمعت عن العرب، ويقاس عليها غيرها، ومعنى ذلك: أنّ لها أمثلة مطردة. وجاءت بناء على قاعدة كلية، فكل ما تنطبق عليه هذه القاعدة، يُطلق عليه العامل اللفظي القياسي، والعوامل اللفظية القياسية سبعة، وهي[3]:

أولاً: عمل الفعل

وينبغي الإشارة إلى أن الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، فهي تفوق الأحرف العاملة؛ لأن العرب لاحظوا أن معمولاتها كثيرة، فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعاً وتنصب الحال، وتمييز النسبة، وتعمل في الجمل، وبالإضافة إلى ذلك، أن الفعل يعمل فيما

([1]). الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المائة، ص (63–73).

(2). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(187).

(3). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(53).

تقدم عليه أو تأخر، بينما الحروف لا تعمل إلا في المتأخر عنها[1]. لقد بيّن النحاة أن المفعول به أكثر المعمولات امتناعاً على العوامل، ولذلك لا ينصبه إلا الفعل، أو ما شابهه من الأسماء كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة[2]. ويقصد به جميع أنواع المفعولات التي يتصل بها الفعل[3].

لقد استطاع علم اللغة الحديث أن يجد في قوة عمل الفعل تفسيراً مقبولاً، فهو حدث ترتبط به مع مجموعة من المتعلقات كالمُحدِث، والمُحدَث، والغاية، والهيئة، والزمان، والمكان. فهو المحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات، ولا بدّ أن يميّز بعضها من بعض. فكان الإعراب رمزاً صوتياً يؤدي هذه الغاية[4].

وليست الأفعال جميعاً متساوية في العمل، فهناك الفعل القاصر، أو ما يعرف بالفعل اللازم، الذي يكتفي بفاعله دون أن يتعدى إلى مفعول به فينصبه، فهو يقوى على العمل في الفاعل والمفعول المطلق، والمفعول له، (لأجله) والظرف، (المفعول فيه) والحال، والتمييز، وشبه الجملة. ونوع آخر من الأفعال هو الفعل الناقص الذي يعمل على رفع ، ونصب الخبر. ومن الجدير ذكره أن هذه الأفعال الناقصة قد قصرت الدلالة على الحدث، ولم يبق لها إلا الدلالة على الزمان[5].

ومن الأفعال الضعيفة في العمل الأفعال الجامدة، كأفعال المدح والذم، وفعلي التعجب، وأفعال الاستثناء. ونظراً لجمود هذه الأفعال، لا تستطيع أن تعمل فيما تقدم عليها، وتستعمل استعمال

---

(1). الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(149).

(2).الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(146–147).

(3).ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(188–189).

(4). الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(150).

(5). المرجع نفسه، ص (150-151).

الأدوات. فلا يقال: سعيداً ما أكرم، جاؤوا سعيداً ما خلا، على حين يجوز في الفعل المتصرف أن يتقدم معموله عليه، فيقال:(التفاحةَ أكلت)، و(راكباً جئت)[1].

والأصل في الأسماء التي هي نقيض الأفعال ألا تعمل؛ لأن الإعراب خاص بها، لأنها معمولات لا عوامل. إلا أن هناك أسماء تشبه الأفعال، وبعضها الآخر يشبه الحروف أو يتضمن معنى الحرف، فيعمل عمله. وكلما كانت الأسماء أكثر قرباً ازدادت قدرة على العمل. وكلما كانت مقيدة الشبه ضعف عملها[2]. ومن الأسماء التي تشبه في عملها الأفعال وأقواها كذلك اسم الفاعل[3].

ثانياً: اسم الفاعل

عرّف سيبويه في كتابه اسم الفاعل بقوله: "وهو ما يجري على يفعل من فعله، كضارب، ومكرم، ومنطلق، مستخرج ومدحرج، ويعمل عمل الفعل في التقديم، والتأخير، والإظهار، والإضمار، كقولك: (زيدٌ ضاربٌ غلامَه عمراً")[4]. يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى. أما اللفظ؛ فلأنه جار عليه في حركاته، وسكناته ويطرد فيه، وذلك نحو ضارب، مكرم، منطلق، مستخرج، ومدحرج. وجار على فعله الذي هو يضرب، ويكرم، وينطلق، ويستخرج، ويدحرج. فإذا أُريد به الحال والاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحمل عليه في العمل كما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة[5].

---

(1).الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(150–151).

(2). المرجع نفسه، ص (150–151)

(3).المرجع نفسه، ص(162).

(4). سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، ج 1ص(108–111).

(5). ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ص(68–70).

ويرى النحاة أن إعمال اسم الفاعل، يأتي على صورتين:

1. أن يكون بالألف واللام كما في (زيدٌ الضارب عمراً أمس الآن وغداً وفي الأزمنة كلها). على اعتبار أن (أل) تأتي بمعنى الوصل، لا التعريف. و(ضارب) حال محل (ضرب) إن أريد الماضي، أو يضرب إن أريد غيره في جميع الحالات. ومثال ذلك قول الناظم:

وإنْ يكن صلَة أل ففي المضيّ وغيرهِ أعمالُه قد ارْتُضِي

وإن لم يكن اسم الفاعل صلة لـِ (أل) عمل عمل فعله بشرطين:

الأول: ألا يوصف، والثاني: ألا يصغّر.

أحدهما كونه للحال، والثاني للاستقبال؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظي، والمعنوي (لا للماضي لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}[1].

فدلالة (باسط) الماضي، وعمل في (ذراعيه) النصب[2].

لقد بيّن النحاة أن معمول اسم الفاعل المعرف بأل (المحلى بأل) لا يتقدم عليه؛ لأنه اسم الفاعل صلة ومعمول الصلة لا يتقدم عليها. قال المبرد أثناء مقارنته بين الصفة المشبهة واسم الفاعل: "لو قلت (عمراً زيدٌ الضارب) لم يجز". وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة، ولكن معناه زيدٌ الضاربُ عمراً، أي الذي ضرب عمراً، فلما قدمت (عمراً) على هذه الصفة لم يجز؛ لأنه بعض الاسم إذا كان من صلته فإنما امتنع من هذا الوجه[3].

---

(1). الكهف: آية 18.

(2). الأزهري، الشيخ خالد: شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود،ــ ط1، ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج2، ص(11–12).

(3). المبرد، أبو العباس: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، ، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1979، ج4، ص(165).

2. أن يرد مجرداً من أل التعريف، ولإعماله شرطان:

الأول: أن يجرد من الدلالة على الماضي، فيفيد الحاضر أو المستقبل.

الثاني: أن يعتمد على استفهام أو نفي أو وصف.

فاسم الفاعل، إنما كان عاملاً لمشابهته الفعل المضارع، فوجب أن يحفظ له سبب المشابهة، فلا يدل على الماضي[1]. وذهب بعضهم ومنهم الكسائي إلى إعمال اسم الفاعل، ولو كان دالاً على الماضي. واستدل على ذلك بجواز أن يقال: (زيد معطي عمراً أمس درهماً)[2]. ومن القرآن قوله تعالى: {وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا}[3]، وقوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ}[4].

وبهذا يكون (سكناً) منصوباً باسم الفاعل (جاعل) الذي يدل على الماضي، وهو بمعنى الفعل (جعل)، وكذلك (معطي) التي نصبت (عمراً)، (درهماً) وكأنه فعل متعدٍ إلى مفعولين كما في الفعل (أعطى) الذي يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه من أفعال المنح والإعطاء. فاسم الفاعل (باسط) كذلك عملت في المفعول به (ذراعيه). فاسم الفاعل في هذه الأمثلة السابقة، عامل رغم دلالته على الماضي. وفي تفسير الآية الكريمة {وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا} أن اسم الفاعل (جاعل) قد نصب المفعول الثاني حيث لم يتمكن من جره، بالإضافة لإنشغاله بالمضاف الأول. فالنصب إذن ضرورة. ورأي آخر أن المفعول الثاني منصوب ليس باسم الفاعل، وإنما منصوب بعامل مدلول عليه اسم الفاعل[5]. وبناء على ما تقدم، يمكن القول: إنّ اسم الفاعل المجرد من الألف واللام لا يعمل إلا ماضياً، وكذلك اسم الفاعل يشبه المضارع لهذا يعمل فيما بعده.

---

(1). الحطاب، محمد بن محمد الرعيني: الكواكب الدرية، د.ت، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، ج1، ص(136).

(2). ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ص(75–77).

(3). الأنعام: آية 96.

(4). الكهف: آية 18.

(5). العكبري، أبو البقاء: إملاء ما منّ به الرحمن، د.ت، ط1، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص(254).

أقرّ النحاة بضعف اسم الفاعل وعدم مساواته للفعل؛ لذلك اشترطوا لئن يكون عاملاً في النصب، أن يأتي مسبوقاً، أو معتمداً على نفي أو استفهام، كما في الأمثلة:

(ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)، و(أضاربٌ زيدٌ عمراً) و(زيدٌ ضاربٌ عمراً)، و(يا طالعاً جبلاً). في حين لا يشترط ذلك في الواقع[1].

ونظراً لمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع، اشترط النحاة عدم تصغير اسم الفاعل، أو وصفه قبل عمله؛ لأن التصغير، والوصف من علامات الأسماء. إلا أن كلام العرب لا يخلو من ورود اسم الفاعل مصغراً، ومنه قولهم "أضنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً"[2].

ومما تجدر الإشارة إلى ذكره الآن أن الكوفيين أطلقوا مصطلح الفعل الدائم، ويقصدون به اسم الفاعل، وهو يقابل عندهم الفعل الماضي، والفعل المستقبل الشامل للفعل المضارع والأمر[3]. ويرى عباس حسن أن اسم الفاعل دال على الاستمرار التجديدي، أو الدائم. وقد يبدأ هذا الاستمرار من الماضي أو الحاضر، أو المستقبل، وتظل إفادته للاستمرار قائمة[4].

وخلاصة القول بخصوص إعمال اسم الفاعل، فهو أقوى الأسماء عملاً؛ لأنه يشبه الفعل لفظاً ومعنى، فهو مثله في الدلالة على الحدث والزمن، وكذلك يشبهه في الشكل اللفظي، حيث لا فرق بين (مكرم) و(أكرم). وسماه بعض النحاة الفعل الدائم[5]. ومنهم من اشترط في إعماله أن يكون معتمداً على نفي، أو استفهام، أو نداء كما في المثال (يا طالعاً جبلاً) [6]. ولقد لخصه ابن مالك بقوله:

---

(1). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(192).

(2).ينظر: المرجع نفسه، ص(193).

(3). ضيف، شوقي: المدارس النحوية، د.ت، ط3، دار المعارف المصرية، ص(166).

(4). حسن، عباس: النحو الوافي، د.ت، ط3، دار المعارف المصرية، ج3، ص(246–250).

(5). الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(162).

(6). ابن الناظم، أبو عبد الله: شرح ابن الناظم على ألفية والده، تح: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،، ص(302).

وَوَلِيَ استفهاماً أوْ حرف ندا أو نفياً أو جَا صِفَةً أو مُسْندا[1]

ثالثاً: عمل صيغ المبالغة

تدل صيغ المبالغة على ما يدل عليه اسم الفاعل مع الدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث. وهذا ما يجعلها تختلف فيه عن اسم الفاعل. إلا أنها إحدى المشتقات العاملة. يقول سيبويه بهذا الشأن: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه، إذا كان على بناء فاعل"؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل. إلا أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة"[2].

صيغ المبالغة: فعول، فعّال، ومفعال، وفَعِل، وفعيل، ويجوز فيه ما يجوز في فاعل من التقديم التأخير والإظهار، والإضمار. ومثال ذلك: (هذا ضروبٌ رؤوس الرجال وسوق الإبل).

وكذلك مما جاز فيه مقدماً، ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعل قول ذي الرمة[3].

هَجومٌ عليها نفسَه غير أنه متى يُرْمَ في عينيه بالشبح ينهض[4] (الطويل)

وقول أبي طالب بن عبد المطلب:

ضَروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عَدِموا زاداً فإنك عاقِر[5] (الطويل)

هذا الشاهد يشير إلى أعمال صيغة المبالغة (ضَروب) عمل الفعل، فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر (هو) ونصب المفعول به (سَوْقَ)[6].

وقالت العرب أيضاً:

"**إنّه لمنحارٌ بوائكَها**"[7].

---

(1). ابن مالك، جمال الدين بن محمد: الخلاصة في النحو (الألفية)، د.ت، ط1، ، مطبعة بومي،1916، ص(60).

(2). سيبويه، أبو بشر: الكتاب، ج1، ص(108).

(3). المرجع نفسه، ص(110–112).

(4). ديوان ذي الرمة، ص(324).

(5). ديوان أبي طالب، ص(11).

([6]) سيبويه، أبو بشر: الكتاب، ج1، ص(111). وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص190.

(7). المرجع نفسه، ج1، ص(112).

والشاهد فيه أن (مِنحار) وهي صيغة مبالغة على وزن مِفْعال تعمل عمل الفعل فنصبت (بوائكَها) على أنها مفعولاً به لصيغة المبالغة (مِنْحار)[1].

ويرى بعضهم رأياً يخالف سيبويه في إعمالها جميعاً، فيرى أكثر البصريين عدم إعمال صيغتي فَعِل وفعيل. قال المبرد عن إعمال فعيل: "ما كان على فعيل نحو رحيم، عليم. فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً وذلك أن فعيلاً إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع وملحق به"[2].

وقال كذلك عن صيغة المبالغة فَعِل، بل عدّها نظيراً لفعيل، "وقد يجتمعان فيقال: (رجل طَب) و(طبيب)، و(مَذل ومذيل)، واحتج سيبويه بهذا البيت:

حَذِرٌ أموراً لا تصيرُ وآمِن ما ليس منجيه من الأقدارا (الكامل)

والشاهد فيه (حذرٌ) أموراً حيث عملت صيغة المبالغة (حَذِر) فنصبت مفعول به (أموراً)[3].

رابعاً: إعمال اسم المفعول

عرف الزمخشري اسم المفعول بأنه الجاري على (يُفْعَل) من فعله نحو مضروب؛ لأن أصله مُفْعَل مُكْرَمٌ، مُنْطَلَقٌ به، مُسْتَخْرَجٌ منه، ومُدحَرَجٌ، ويعمل عمل الفعل. فنقول: (زيدٌ مضروبٌ غلامُه)، ومكرَم جارُه، و(مستخرَج متاعُه)، و(مدحرَجٌ بيده الحَجرُ)[4].

أما ابن يعيش فقال: "اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل. وهو جار عليه في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل كذلك. (فمفعول) مثل (يُفْعَل). كما أن (فاعلاً) مثل (يَفعَل) فالميم في مفعول بدل من حرف المضارعة في يَفعل. وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص(191).
(2). المبرد، أبو العباس: المقتضب، ج2، ص(113).
(3) سيبويه، أبو بشر: الكتاب، ج1، ص(113).
(4). الزمخشري، جار الله، المفصل في النحو، تح: فخر صالح قباوة، د.ط، دار عمار، دمشق، ج1، ص(53).

الاسم والفعل. والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع لا اعتداد بها. فهي كالياء في (الدراهيم) ونحوه.

وهو يعمل عمل فعله الجاري عليه، فنقول: (هذا رجلٌ مضروبٌ أخَوهُ)، فأخوه مرفوع، بأنه اسم ما لم يسم فاعله كما أنه في (يُضرَب أخوه) [1].

وجاء عن ابن هشام في التوضيح: (زيدٌ معطى أبوه درهماً الآن أو غداً) فزيد مبتدأ، ومعطى: خبره، وهو اسم مفعول. وهذه الجملة تأتي كما يرد في الفعل. (زيدُ يعطي أبوه درهماً) بلا فرق. ويقول في المعرف (بأل). (المعطى كفافاً يكتفي) وهو يحتمل الأزمنة الثلاثة، كما نقول: (الذي يُعطي) في الحال، والاستقبال أو (أعطى) في الماضي.

ومن الشواهد على ذلك:

لو صُنْتَ طَرْفَكَ لم تَرْعَ بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتُها[2] **(الطويل)**

إن اسم المفعول يتوقف على نائب الفاعل كما في (عليٌّ مكرمٌ أخوه). فإذا كان متعدياً كان الباقي من المنصوبات في حالة استيفائه نائب فاعله كما في (المعطي كفافاً). فإذا كان مقترناً بأل في جميع الأزمنة بلا شرط، فإذا تجرد من (أل)، فيعمل دالاً على الحال، أو الاستقبال، أو معتمداً على نفي أو استفهام، أو موصوف. وهي الشروط نفسها في اسم الفاعل[3].

خامساً: عمل الصفة المشبهة

سميت الصفة المشبهة بهذا الاسم؛ لأنها تشبه في كثير من قضاياها اسم الفاعل، إلا أنها تختلف عنه في أنها تدلّ على الثبوت، وهذه القضايا هي:

---

(1). ابن هشام، جمال الدين: التصريح على التوضيح، ج2، ص(24).

(2). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ج6، ص(80–81).

(3). ابن هشام، جمال الدين: التصريح على التوضيح، ج2، ص(22–23).

- الاشتقاق فإن لم تكن مشتقة فليست بصفة أصلية مشبهة باسم الفاعل. وإنما هي صفة مشبهة على وجه التأويل نحو (عرفت رجلاً أسداً أبوه).
- الدلالة على المعنى وصاحبه.
- عملها النصب في المفعول به بشرط اعتمادها، وهذا الكلام ينطبق على المعرفة بأل والمجرورة منها.
- قبول التثنية، والجمع، "والتذكير، والتأنيث".

(جميل، جميلة، جميلتان، جميلون، جميلات) (وحسن، حسنة) (حسنات، حسنتان) (حسنون، حسنات) وهكذا[1].

وعملها النصب في الشبيه بالمفعول به هو المسوغ الذي جعل النحاة يلحقونها باسم الفاعل.

جاء في حاشية الصبّان: أن الصفة المشبهة ما كانت عاملة نصباً، وجراً، ففي مثال، (زيدٌ حسنٌ) لم يرَ الصبان أن كلمة (حسن) صفة مشبهة؛ لأنها ليست عاملة نصباً، ولا جراً[2].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والاستمرار في الأزمنة الثلاثة. فمثال (زيدٌ جميلُ الوجه أبيضُ اللون)، (زيدٌ سريعُ الحركةِ، بطيءُ الغضبِ)[3].

وعرّفها ابن الناظم بقوله: "أما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد تشبيه الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث" لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من فعل لازم، كطاهر، من طهر، وجميل من جميل وحسن من حَسُنَ. وإنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع، والمستقبل. وإنها لا تلزم الجري على المضارع، (كطاهر القلب) (وضامر البطن) (معتدل القامة).

---

(1). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(201).

(2). حسن، عباس: النحو الوافي، ص(300–301).

(3). الصبّان: حاشية الصبان على شرح الأشموخي، ج3، (ص20–22).

وتعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي، فتنصب فاعلها في المعنى على التشبيه بالمفعول به، كقولك (زيدٌ الحسنُ وجهَهُ)، كما ينصب اسم الفاعل مفعوله نحو (زيدٌ باسطٌ وجهَهُ)[1].

وقد جاء في كتاب سيبويه أنه دلل على إعمال الصفة المشبهة في معمولها بيت شعر للحارث بن ظالم يقول فيه:

فما قومي بثعلبَةَ بن بكرٍ ولا بفزارةَ الشُعرى الرِقاباً (الوافر)

فجاءت (الرقابا) منصوبة (بالشعر) وهو جمع أشعر، والجمع أضعف في العمل من المفرد والسبب في ذلك أن الجمع يبعده عن مشابهة الفعل، وإذا بَعُدَ عن مشابهة الفعل بَعُدَ عن العمل.

والشعر هنا صفة مشبهة باتفاق البصريين والكوفيين على جواز أن يكون منصوباً على أنه مفعول به.

وجوّز الكوفيين انتصابه على التمييز؛ لأنهم يجيزون أن يأتي التمييز معرفة خلافاً للبصريين الذين يوجبون أن يكون التمييز نكرة[2].

ومنه كذلك (الحسنُ الوَجه) عن قوله:

(الضاربُ الرجلِ)، فإذا ثنيت، أو جمعت، فتثبت النون فليس إلا النصب، ومن ذلك قولهم: (هم الطيبون الأخيار)، و(هما الحسنان الوجوه). ومنه قوله تعالى: {**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا**}[3].

وبناء على ما تقدم من إعمال الصفة المشبهة بربطها باسم الفاعل، إلا أنها من حيث الزمن دالة على الدوام، والاستمرار، والتجدد فلا يمكن ربطها بالفعل كاسم الفاعل، وإنما أجاز النحاة ارتباطها

(1). ابن الناظم، أبو عبد الله: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص(317–318).
(2). الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص (109).
(3). الكهف: آية 103.

باسم الفاعل، وإعمالها فيما يعرف بالشبيه بالمفعول به. فهي بهذا تكون فرعاً على الفرع في العمل. ولذلك، تنحطّ في رتبتها عن الأصول.

ويشترط النحاة في إعمالها أن يكون فعلها لازماً، وهم يقرّون بأنها تنصب مفعولها، وفي هذا جمع بين اللزوم، والتعدي في عامل واحد. ومثال ذلك: (هو حَسُنَ وجهُه)، فتعرب (وْجهُهُ) فاعلاً، هو حَسَنَ (الوجه) الوجهَ تعرب شبيهاً بالمفعول به[1].

سادساً: عمل أفعل التفضيل

جاء في التصريح على التوضيح في تعريفه: "إنه الوصف المبني على أَفْعَل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل" وإما خير وشر، فهي في أصل التفضيل (أخير، أشرّ)، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قوله تعالى: {مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ}[2] وفي قراءة بفتح الشين وتشديد الراء. جاء في المفصّل: أن اسم التفضيل" قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد، مما ليس بلون، ولا عيب، ولا يقال في أجاب، وانطلق، ولا في سَمِر، وعَوِر"، فنقول (هو أسرعُ انطلاقاً) و(أشدُ سمرة)، و(أقبحُ عوراً[3].

ومنه كذلك هو (أعطاهم الدينار والدرهم وأولاهم للمعروف)، و(أنت أكرم من زيدٍ أو أشد إكراماً). و(هذا المكان أقفر من غيره أي أشد إقفاراً). لا يعمل اسم التفضيل عمل الفعل، فلم يجيزوا(مررت برجل أفضل منه أبوه ولا خير منه أيوه)، بل رفعوا أفضل وخبره بالابتداء، ومنه كذلك قولهم: (أضربُ منا للسيوف القوانسا)[4].

---

(1). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(206).

(2). القمر: آية 26.

(3). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ج6، ص(120–121).

(4). ابن هشام، جمال الدين: التصريح على التوضيح، ج2، ص(92–93).

يظل أفعل التفضيل بعيد الصلة بالفعل، وباسم الفاعل؛ لذلك لم يكن يعمل لفقده مسوغ العمل. فهو لا يرفع اسماً ظاهراً، فلم يجيزوا (مررت برجل أفضل منه أبوه[1].

عرّفه صاحب الفرائد بقوله: "هو ما صيغ من فعل للدلالة على صاحبه مع زيادة على غيره فيه) ويرفع الفاعل المستتر مطلقاً، والظاهر إن وقع موقع الفعل بأن يتقدمه نفي، أو شبهه، ووقع بعده ظاهر سببي يكون مُفضَّلاً ومُفضَلاً عليه، كما في(ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكُحلُ منه في عين زيد) يقوم مقامه (ما من أحد يحسن في عينيه الكحل كزيد) فتنزل ارتفاع الظاهر بـِ (أفعل) لوقوعه موقع فعل. ومن الجدير ذكره أن أفعل التفضيل لا يرفع في اللغة المشهورة اسماً ظاهراً؛ لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف وإنه في حال التنكير لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة. فهو لا ينصب المفعول المطلق اتفاقاً، ولا المفعول به في الأرجح وعدم نصبها من أفعل التفضيل أجمع عليه علماء النحو[2].

وجاء في شرح الكافية: "أنه يجوز نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل" كقوله تعالى: {**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**}[3]. فحيثُ: مفعول به لا مفعول فيه، وهي في موضع نصب بفعل مقدر، يدل عليه اسم التفضيل أعلم[4]. وفيه قول الشاعر[5]:

ولم أرَ مثل الحيّ حباً مصبّحاً ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا (الطويل)

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم وأضْرَب منا للسيوف القوانسا

(1). الزمخشري، أبو القاسم: المفصل في النحو، تح: فخر صالح قباوة، د.ط، دار عمار، دمشق، 2004، ج2، ص(53–55).

(2). المدرس، عبد الكريم: الفرائد الجديدة، تح: الشيخ عبد الكريم المدرس، د.ط، وزارة الأوقاف العراقية، ج2، ص(682–683).

(3). الأنعام: 124.

(4). ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية، ج1، ص(1144).

(5). البيتان للشاعر العباسي بن مرداس السلمي، ص(69).

وورد عن ابن مالك نقلاً عن سيبويه قوله: "إن بعض العرب يقول: (مررت برجل أكرمُ منه أبوهُ)، فيرفع بأفعل التفضيل الظاهر مطلقاً، وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل.

وإذا كان أفعل التفضيل متعد بنفسه، دالّ على حُبّ، أو بغض عُدّي (باللام) إلى ما هو مفعول في المعنى وبـِ (إلى) إلى ما هو فاعل في المعنى كقولك: (المؤمنُ أحبُ إلى الله من نفسه) (وهو أحبُ إلى اللهِ من غيره)[1].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن أفعل التفضيل يتميّز بالجمود ويتجلّى جموده على حالة واحدة في صورتين:

1. صورة ما إذا كان أفعل التفضيل نكرة غير مضاف نحو: (زيدٌ أفضلُ من عمرو)و (الزيدان أفضلُ من العمريْن) و(الزيدون أفضلُ من العمرين)، ويلتزم حالتي التذكير والإفراد.
2. إذا كان مضافاً إلى نكرة نحو: (هما أفضل رجلين)، (هم أفضلُ رجال)، (هي أحسن امرأة)، (هن أحسنُ نسوةٍ[2].

وذهب ابن يعيش أن اسم التفضيل كالأسماء الجوامد، التي لم تؤخذ من الأفعال. وبناء عليه، فهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث. وبهذا يكون بعيداً من شبهه باسم الفاعل. ومثال ذلك:(مررت برجل قُطْنٌ جبَّتُهُ) و(برجل كِتانٌ ثوبُهُ، ألا ترى أن القطن لا يثنى، ولا يجمع وكذلك الكتان[3].

وحول مناقشة الآية الكريمة: {**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**}[4]. قال: إن (حيثُ) لا يمكن أن تكون ظرفاً، إذ أن الآية الكريمة ليست بياناً لكون الله يعلم في ظرف معين، وإنما هي رصد لحقيقة أخرى

---

(1). ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية، ج1، ص(1141–143).

(2). المدرس، عبد الكريم: الفرائد الجديدة، ج2، (684–686).

(3). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل،ج4، (ص141).

(4). الأنعام: 124.

هي أن الله أعلم بالمكان)أي الشخص) الذي يجعل فيه رسالته، ف (حيث) هنا مفعولاً به لعامل مقدر هو (يعلم) وليس بأفعل التفضيل (أعلم)[1].

ويتفق النحاة على أن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر نحو: (محمد أشجعُ الرجال)، يتضمن المثال ضمير مستتر بعد أفعل التفضيل، فيمكن تأويله على النحو الآتي، (محمد أشجع هو الرجال). أما رفعه لاسم ظاهر فهو لغة غير مشهورة؛ لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف، فهو في حال التنكير لا يثنى، ولا يؤنث، ولا يجمع؛ لوجودهما معاً في ذلك لاسم التفضيل، والصفة والمشبهة[2]. ولأفعل التفضيل حالة واحدة شهيرة يرفع فيها الاسم الظاهر، وهي ما يعرف عند النحاة (بمسألة الكحل). ومثاله (ما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحلُ منه في عينيه). فقد جاء أفعل التفضيل بعد نفي (بما) وسبقه بالنفي هو الذي أفاد معنى المفاضلة، فلولاه لما أفادت المفاضلة أبداً[3].

قال الشاعر:

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظلِمُ واديا (الطويل)

أقلّ به ركبٌ أتوه تئيّةً وأخْوَفَ **إلا ما وقى الله ساريا**. والشاهد فيه: (أقلّ به ركبٌ)، والتقدير بعده: أتوه ُ تئيّةً منهم. التئيّة: معناها التلبث والتوقف.

ذكر السيوطي كذلك ما أطلق عليه علماء النحو (بمسألة الكحل) بقولهم: (ما رأيت رجلاً أحسنُ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد). وفسّر هذه المسألة بقوله: (فالكحل فاعل بأحسن، وهو المُفضل، وواقع بين ضميرين ثانيهما له، وهو الضمير في (منه) والأول للموصول، وهو الضمير في (عينيه). وقد تقدمه النفي. ومثله أيضاً: (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي

(1). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(207–208).

(2). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(210–211).

(3). المرجع نفسه، ص(111).

الحجة)[1]. قال ابن مالك في هذه المسألة: (إذ إنه يحسن في هذا المثال أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد). دون أن يحدث اختلالاً في المعنى؛ وسبب رفع أفعل للظاهر، هو جواز وقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي إذا كان معرفاً بأل[2].

ويلاحظ مما سبق، أن هناك إجماعاً من النحاة حول إعمال اسم التفضيل عمل الفعل في مسألة الكحل. وفي ذلك يقول سيبويه: "اتفق العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل، وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم جنس، مسبوق بنفي، والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين. وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة). وقالت العرب أيضاً: (ما رأيت أحداً أحسنَ في عينيه الكُحْلُ)، وقيل أيضاً: "ما رأيت رجلاً عاملاً في عينيه الكُحْل كعمله في عين زيد"، ولهذا سميت هذه المسألة (بمسألة الكحل)[3].

وذكر أبو حيان في مناقشته للآية الكريمة: {**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**}[4]، وقال: إن (حيثُ) لا يمكن اعتبارها على الظرفية فليس المقصود منها هنا هو أن الله يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر، فهي لم تكن ظرفاً مفعولاً على السعة، والمفعول على السعة لا يعمل فيه (اعلم) لأنه أي (أعلم) لا يعمل في المفعولات، فيكون العامل فيه فعل دلّ عليه (أعلم).

ويتضمن معنى الآية الكريمة أن الله تعالى ناقذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، وليست الظرفية إلا مجازاً[5].

---

(1).السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999،ج3، ص(73–75).

(2).ابن مالك: شرح الكافية، ج2، ص (1140).

(3).سيبويه، أبو بشر: الكتاب، ج2، ص(31).

(4). الأنعام: 124.

(5). الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، 1993، ج4، ص(218–219).

يتبين مما سبق، أن أفعل التفضيل من الضعف ما يجعله يعجز بنفسه عن نصب المفعول به، وقول النحاة بوجود فعل مقدر عليه وهو العامل في نصب المفعول به[1].

سابعاً: عمل المصدر

يُعدّ المصدر من الأسماء المتصلة بالأفعال، وهي ثمانية أسماء: (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أسماء الزمان، والمكان، واسم الآلة). والمقصود بـِ (متصلة بالأفعال) تعلّقها بها من جهة الاشتقاق وأن فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلّق أو اتصال من جهة اللفظ[2].

وسمي مصدراً؛ لأن الأفعال صدرت عنه أي أخذت منه، يقال مصدر الإبل: المكان الذي ترده، ثم تصدر عنه. وكون المصدر أصلاً للأفعال رأي بصريّ، وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين[3].

ويعمل المصدر عمل الفعل؛ والسبب في ذلك أنه يشبهه في دلالته على الحدث، ولأن حروف الفعل ثابتة فيه، ولكنه ينقص عنه في دلالته على الفعل، ولهذا كان عمله قليلاً في رفع الفاعل[4]. ومن الشواهد التي دلل بها النحويون على أن المصدر يعمل عمل الفعل، ومنها[5]:

يقول الفرزدق:

أفنى تلادي وما جمعت من نَشَب قَرْعُ القواقيز أفواهُ الأباريق (البسيط)

(1). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(212–213).

(2). حاشية الصبّان: شرح الأشموني، تح: محمود بن الجمل، ط1، 2002، ج2، ص(427).

(3). ينظر: ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ج6، ص(43).

(4). ينظر: الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(164).

(5). ديوان الأقيشر الأسدي، ص(60) + الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص(190).

ففي هذا البيت أضيف المصدر قَرْعُ إلى المفعول به القواقيزَ مع ذكر الفاعل، يقول الأقيشر الأسدي[1]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف (البسيط)

ومثل هذا لم يرد في النثر. ولهذا، عدّه بعض النحاة من ضرائر الشعر. ونفى عنه الضرورة آخرون[2].

وقد بيّن ابن عصفور أن المصدر يأتي على نوعين: موضوع الفعل، ومقدّر بأن والفعل، أو أن التي ضميرها فعل أو، اسم مسبق منه أو بما والفعل، نحو: (يعجبني ضرب زيد عمراً) وتقديره: (أن ضرب زيدٌ عمراً)، أو (أنّ زيداً يضرب عمراً)، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أُخذ منه، سواء أكان بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال، أو الاستقبال.

ويأتي المصدر منوناً، أو مضافاً، أو معرفاً بأل، فإذا كان منوناً، فإنه يرفع فاعلاً، أو نائب فاعل، فنقول: (يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً)، و(سررت بقتلِ الكافر)، وتقديره (بأن قُتِلَ الكافر)[3].

وقد يحذف المفعول به ويبقى الفاعل أو العكس، وهو الأكثر استعمالاً، نحو قوله تعالى: {**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**}[4]. وتقديره أي إطعام أحدكم إلا أن إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جداً.

أما في حالة كونه مضافاً، فيأتي مضافاً إلى الفاعل، أو المفعول به، فإذا أضيف إلى الفاعل جاء مجروراً، وبقي المفعول به منصوباً، وإذا أضيف إلى المفعول جاء مجرور وبقي الفاعل على رفعه.

---

(1). الفرزدق، خزانة الأدب، ج4، ص(447).

(2). ينظر: الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(164–165).

(3). ابن عصفور أبو الحسن: المقرّب، تح: عادل عبد الوجود وعلي محمد معوض، ط1، ، دار الكتب العلمية، بيروت،1989، ص(194–195).

(4). البلد: آية 14–15.

وإن كان معرفاً بأل، فيجوز أن يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به، نحو: (عجبت من الضرب زيدٌ عمراً)، وتقديره: (من أن يضرب زيدٌ)[1].

ومن الشواهد على عمل المصدر المعرّف بأل قول الشاعر:

ضعيفُ النكاية أعداءَه يخال الفرارَ يُراخي الأجل (المتدارك)

ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي، واللزوم إذا كان يحل محله فعل، سواء أكان مع ما المصدرية والزمان ماضي، أم مستقبل ومثاله الأول: (عجبت من ضربك زيداً أمس)، والثاني: (يعجبني ضربك زيداً عمراً)، فالمصدر يحلّ محله (أن المصدرية)[2]. وأما مع ما المصدرية والزمان (يعجبني ضربك زيداً الآن)، أي ما تضربه. ويشترط في أعمال المصدر ألا يكون مصغراً، ولا مضمراً، ولا محدوداً، ولا موصوفاً، ولا محذوفاً مفصولاً عن معموله. ومثاله مفصولاً عن معموله، قوله تعالى: {**يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**}[3]. أما مصغراً فمثاله نحو: (أعجبني ضَرَيْبُكَ زيداً)، ومضمراً (ضربي زيد أحسن وهو عمراً)، و(موصوفاً أعجبني ضربك الشديد زيداً.

اتفق النحاة على أن المصدر يعمل مضافاً أكثر من عمله غير مضاف، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى، فالأول نحو قوله تعالى: {**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**}[4]. والثاني قول الشاعر:

ألا إنّ ظلم نفسهِ المرءُ بيّنٌ إذا لم يصنها عن هوى يقلب العقلا (الطويل)

ويعمل كذلك منوناً؛ لأنه يشبه في ذلك الفعل في التنكير، نحو قوله تعالى: {**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا**}[5].

---

(1).ابن عصفور أبو الحسن: المقرّب، ص(196–197).

(2). الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص(62).

(3). الطارق، آية 9.

(4). البقرة: آية 251.

(5). البلد: آية 14–15.

وعمله معرفاً بأل قليل في السماع (ضعيف) في القياس؛ لبعده عن مشابهة الفعل[1].

ويتفق شارح شذور الذهب مع الأزهري، ويناقش الأمثلة نفسها. والمصدر في العمل كفعله، فإن كان الفعل لازماً فالمصدر كذلك، وإن كان متعدياً إلى ما يتعلق إليه الفعل. وبدأ بالمصدر لأن عمل المصدر أقوى من حيث، أنه لا يشترط في إعماله، أن يعتمد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل، ولا التقيد بزمان[2].

والمصدر لا يختلف عن فعله إلا في أمرين اثنين: الأول: إنه لا يرفع نائب فاعل، وفيه خلاف، إلا أن البصريين يقولون بجوازه. والثاني: إن فاعل المصدر يجوز حذفه، بخلاف فاعل الفعل الذي لو حذف لا بُدّ من إضماره[3]. في إعمال المصدر عمل الفعل، منهم من يرى أن التنكير أحد أوجه المشابهة بينه وبين الفعل، والمصدر الذي يكون نكرة، أقيس من غيره في مشابهته للفعل. إلا أنهم لا ينكرون وجوده معرفاً بأل، فإذا كان التنكير سبب مشابهته للفعل، فما الذي يجعلهم يتمسكون به محلى بأل التي هي علامة تعريف. ولا يخفى أن الفعل، والمصدر متباينان رغم اشتراكهما في الدلالة على الحدث.

فالمصدر ينتمي إلى الأسماء بينما ينتمي الفعل إلى الأفعال. ومحاولة النحاة إيجاد روابط بين الفعل والمصدر يجعلهم يقحمون أنفسهم في أمور متناقضة[4].

ثامناً: عمل الاسم المضاف

تباينت آراء النحويين واختلفت حول العامل في المضاف إليه، فمن قائل: إنّ العامل هو المضاف،

---

(1). ابن هشام، جمال الدين: شرح شذور الذهب، ص(199–201).

(2). الأندلسي، أبو حيان: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ص(240).

(3). ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص(333).

(4). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(59).

وقال بعضهم إنها الإضافة، وقال آخرون، إن العامل حرف الجر[1]. وقال كثير من النحاة: إن العامل في المضاف إليه هو المضاف. وأوضح الاستراباذي: أن الإضافة أفادت التعريف، والتخصيص، فالأولى على نحو، (غلامُ رجلٍ)، والثانية: (غلامُ زيدٍ)[2].

وقد رأى ابن يعيش أن الجر إنما يكون بالإضافة، وليست الإضافة هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضية له. أما الجرّ ذاته فإنه حاصل بعامل لفظي هو الحرف المقدّر، حيث يقول: "فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العامل للجر، والعامل للجر هو حرف الجر أو تقديره. فالإضافة معنى، وحروف الجر لفظ، والمقتضي غير العامل ومعنى قوله: "فالعامل حرف الجر أو معناه" أن الجر يكون بحرف الجر، أو تقديره، فحرف الجر نحو (مررتُ بزيدٍ) (زيدٌ في الدار). فالعامل في (زيد) هو الباء)، والعامل في الدار حرف الجر (في).

أما المقدر فنحو (غلامُ زيدٍ)، خاتمُ فضةٍ. فالعامل إضافة حقيقية من تقدير هذين الحرفين. ومنه قول الشاعر: **وبلدة ليس فيها أنيس**[3]. (الرجز)

وقياساً على بيت الشعر السابق، أن المضاف في جملة الإضافة بمثابة الواو، فالواو غير جارة بذاتها، وإنما هي دالة إلى وجود (ربّ). التي تعمل عمل الجر وتقديره (ربّ بلدة). وفي هذا القول جمع بين الرأيين، الجر بالإضافة، والجر بحرف الجر[4].

الإضافة في الكلام على ضربين: أحدهما ضم الاسم إلى اسم هو غيره (اللام)، نحو (غلامُ زيد)، و(صاحبُ بكرٍ)، والآخر: ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من). نحو:(هذا ثوبُ خزّ)، و(هذه

(1). ابن الخشاب، أبو محمد: المرتجل، تح: علي حيدر، ص(116).

(2). ينظر: ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(218–219).

(3). الاستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية، ص(37).

(4). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ط1 ، ج2، ص(123–124).

جُبة صوف)، وكلاهما ليس الثاني فيه، فالغلام ليس بزيد، والثوب ليس بجميع الخزّ، فالمضاف ليس بالمضاف إليه[1].

والجرّ إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، والمضاف إليه يجر بثلاثة أشياء: مضاف بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف. أما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: (خلف، أمام، قدام، وراء، فوق، تحت، عند، قبل، نحو: (أنت خلف عبد الله)، و(أمام زيد)، و(قدام أخيك)، وكذلك سائر هذه الحروف[2].

لقد قال غير واحد من النحاة: " أن العامل في المضاف إليه هو المضاف[3]، ووافقهم سيبويه، وابن الأنباري، وابن السراج، وابن باشاذ، وابن الخشاب، وابن عصفور في هذه المسألة، وهي العامل في المضاف إليه هو المضاف، وسبب ذلك عندهم هو نيابته عن حرف الجر المحذوف. وذكر الأخفش: "أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة نفسها"، وتبعه في ذلك السهيلي، وأبو حيان الأندلسي[4]، وقال الأخفش في قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} هو صفة {الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}[5]؛ لأن الصراط مضاف إليهم، منهم أي (الذين) جاء مجروراً بالإضافة وأجريت غير صفة أو بدلاً[6].

أما رضي الدين فقد ردّ العامل في المضاف إلى الإضافة نفسها، فقال: "إن عامل الجر هو المضاف وهو الأول، قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدر لكان (غلامُ زيدٍ) نكرة (غلامٌ لزيدٍ). فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بوساطة الأول، فهو الجار بنفسه

(1). ابن جني، عثمان : الخصائص، ج3، ص(25–26).

(2). سيبيويه، أبو بشر :الكتاب، ج1، ص(419–421).

(3). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي،ص(218_219)

(4). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(59_60)

(5). الفاتحة، آية 7.

(6). الأخفش، أبو الحسن: معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990 ،ج1، ص(16–17).

وقال بعضهم: "العامل معنى الإضافة، وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة، كون الاسم مضاف إليه فهذا هو"[1].

المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي، وإذا أراد به النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل، والمفعول به أيضاً النسبة التي بينهما، وبين الفعل كما قال خلف: "العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل"[2].

وذهب الزجاج إلى أن العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدّر وتبعه الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، نحو: (غلامُ زيدٍ)، (خاتمُ فضةٍ)، وتقدير الجملتين: (غلامٌ لزيدٍ) ،(خاتمٌ من فضة)، فالعامل هنا حرف الجر المقدر، والحقيقة أن العامل الذي أحدث الجر هو حرف الجر المقدر، وليست الإضافة، إذ لولا تقدير حرف الجر لما جاز الجر. ورأى بعضهم أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء تأثيره[3].

يرى ابن يعيش أن الإضافة ليست هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضبة له، والمعنى بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لنفي المخالفة، فالعامل هو حرف الجر أو تقديره، وأن المضاف، والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما أولى من العكس، وإنما الذي أحدث (خفضاً) علماً بأن الخفض مطصطلح كوفي، ومقابل (الجر) مصطلح بصري، هو حرف الجر المقدر[4]، الذي هو (اللام) أو (مِنْ). وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ، وليس لمنزلته في العمل، ونظير ذلك واو (ربّ) في قوله:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ في بلدةٍ ليس فيها أنيسُ[5] **(الرجز)**

(1).الاستراباذي، محمد بن الحسين: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ط1، ص(64–66).

(2).المرجع نفسه، ص(66).

(3). ينظر: الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(131).

(4). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ج2، ص(117–118).

(5). الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص(317–318).

ويذهب سيبويه كذلك مذهب الكوفيين في أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ووافقه ذلك الفراء أيضاً. وذلك في الحديث عن الفصل بين المضاف، والمضاف إليه. قال: "إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض، جازت إضافته، مثل: (هذا ضاربٌ في الدار أخيه)، ولا يجوز إلا في الشعر[1].

فعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وأن يكون الاسم مجروراً لمجرد معنى الإضافة، فالمضاف إليه مجرور، ولكن الذي جعله مجروراً ليس المضاف، والإضافة؛ وإنما حرف الجر أو تقديره. ولو كان هذا الكلام صحيحاً فأين المضاف (الإضافة) في قول الشاعر؟: وبلدةٍ ليس فيها أنيس.

فجاءت كلمة (بلدةٍ) مجرورة، فالإضافة هنا ليست موجودة، وإنما جاء الاسم (بلدة) مجرور بحرف الجر (في)[2].

تاسعاً: عمل الاسم المبهم

والاسم المبهم: هو ما يعرف بتميز الذات في مقابل تميز النسبة. أو كل اسم نكرة منصوب مفسر لما أفهم من الذوات. أما قول بعض العرب، (العشرون الدرهماً)، (الخمسة عشر الدرهم)، فالألف واللام الداخلة على الدرهم زائدة عنه. ويكون انتصابه: إما عن تمام الاسم، وإما عن تمام الكلام.

أولاً: المنتصب عن تمام الكلام: هو كل تمييز مفسّر لمبهم، ينطوي عليه الكلام نحو: (امتلأ الإناء ماء)، و(تصبب زيدٌ عرقاً). (فماءً) فسرت المالئ الإناء وهو نوعان: منقول، وغير منقول، والمنقول: ما كان منه قبله مفرداً بقي على إفراده، وما كان منه مجموعاً بقي كذلك، ولا يجوز دخول (من) عليه.

---

(1). ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ج2، ص(117–118)

(2). الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، ص(81).

وغير المنقول: إذا لم يكن اسم جنس، كان على حسب المبهم الذي هو تفسير له من إفراد، وتثنية وجمع ولا يجوز دخول (من) عليه كذلك[1].

ثانياً: المنتصب عن تمام الاسم: لا يجيء إلا بعد عدد، نحو: (عشرين درهماً)، أو مقدار، أو شبيه به والمقادير، أما مكيلات، أو موزونات ولا يجوز تقديم التمييز على المميّز[2].

فالمنصوب عن تمام الاسم (يسمى تمييز الذات)، وهو على ثلاثة أضرب: عدد، ومقدار، ومشبه بالمقدار. فالعدد:

أ- من أحد عشر إلى التسعة والتسعين، ممسوحات، وهو مكيل، وموزون، وممسوح، نحو: (عندي صاع تمراً)، و(رطل زبيباً) ، و(ذراعان ثوباً).

ب- والمشبه للمقدار: (عندي راقود خلاً)، و(سقاء ماءً) ، و(نحي شمساً). أما التمييز المنصوب بعد تمام الكلام (ويسمى تمييز النسبة) ويقسم إلى ضربين: منقول: وغير منقول. فالمنقول إما منقول عن فاعل: مثل:(طاب زيدٌ نفساً)، وتأويله: (طابت نفسُ زيدٍ)، وقوله تعالى: **{وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}**[3].اشتعل شيبُ الرأس. ومنقول عن مضاف نحو: (زيدٌ أحسن وجهاً) وأصله وجهُ زيدٍ أحسن من وجهه، ومنقول عن مفعول به. (غرست الأرض شجراً)، و(حفرت الدار بئراً)، (غرست شجر الأرض)، و(حفرت بئرَ الدارِ)، وغير منقول: مثل: (حبذا زيدٌ رجلاً[4].

عامل النصب في التمييز:

اختلف النحاة في عامل النصب في التمييز، فمنهم من قال: إنه الفعل، ومثال ذلك: (طاب زيدٌ نفساً)، (غرست الأرض شجراً) : فالفعلان، (طاب)، (غرس) هما اللذان عملا في التمييز، وآخرون

(1). الإشبيلي، ابن عصفور: المقرّب، ص(231).

(2).المرجع نفسه ، ص(232).

(3). مريم: آية 4. ابن عصفور أبو الحسن: المقرّب، ص(230-233).

(4). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(226-227).

قالوا: بأن العامل في التمييز هو الجملة كلها، ومنهم ابن عصفور الذي استند في قوله إلى المحققين من النحاة[1].

أجاز بعض النحاة في حالة كون العامل في التمييز فعلاً، تقدمه لتصرف الفعل، نحو، (تفقأت شحماً)، (تصببت عرقاً). ويجوز (شحماً تفقأت)، (عرقاً تصببت)، وهذا رأي المبرد ووافقه عليه ابن مالك مستشهداً عليه، بقول الشاعر[2]:

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب[3] **(الكامل)**

وأجاز هذا الرأي المازني، والزجاجي، وإسماعيل بن نصر أبي إسحاق، إلا أن ابن مالك استثنى الفعل (كفى) بأنه لا يتقدم عليه، فلا يقال: (شهيداً كفى بالله)، كما في قوله تعالى: {**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**}[4]. أما سيبويه فيرى ومعه معظم البصريين أن التمييز لا يتقدم على عامله، ولو كان فعلاً متصرفاً؛ لأنه عمدة في أصله، إذا كان فاعلاً في أصله، وضعف بتحويله إلى فضلة. فإذا تقدم ازداد ضعفاً على ضعفه[5].

فذكر سيبويه التمييز المحول عن فاعل، وابن عصفور قال: "بأنه منقول عن مبتدأ ومفعول"[6]. وقال ابن عصفور مصححا: "إن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه"[7].

أجاز السيوطي توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه مثل: (طاب نفساً زيدٌ)، وبين الفعل ومنصوبه مثل: (فجرت عيوناً الأرض). أما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور بناء على أن الناصب له

---

(1). السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، ج2، ص(62–63).

(2). سيبويه، أبوعثمان، الكتاب، ج1، ص(204–205).

(3). البيت للمخيل السعدي.

(4). النساء، آية 79.

(5). المبرد، أبو العباس: المقتضب، ج3، ص(35–36).

(6). السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، ج2، ص(267).

(7). الجرجاوي، عبد المنعم: شرح شواهد ابن عقيل، د.ت، د.ط، ص(115–123).

ليس هو الفعل؛ وإنما هو الجملة بأسرها[1]. وقال بعضهم: "بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه"، فمنع سيبويه، والأكثرون من البصريين، والكوفيين، والمغاربة تقديمه، فلا يقال (نفساً طاب زيدٌ)[2]. وجوّزه آخرون أمثال: الكسائي، والمبرد، والمازني، والجرمي، واختاره ابن مالك كون الفعل متصرفاً مستشهداً ببيت للمخيل السعدي، يقول: (وما كان نفساً بالفراق تطيبُ)[3].

لقد اختلف البصريون فيما شبه الاسم المبهم، فرأى بعضهم إنه مشبه باسم الفاعل، وقال آخرون: "بأنه شبهه باسم التفضيل (أفعل التفضيل (بالترجيح"؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل، إلا وفق شروط، بينما لا يشترط ذلك في الاسم المبهم، وعلى هذا يكون الاسم المبهم العامل في الدرجة الخامسة من بين المشبهات في العمل[4].

فالعمل للفعل أصلاً، واسم الفاعل مشبه به، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل مشبه بالصفة المشبهة، والاسم المبهم مشبه باسم التفضيل، فهذه السلسلة المترابطة من المشبهات بالفعل فترتيب السلسلة كالآتي[5]:

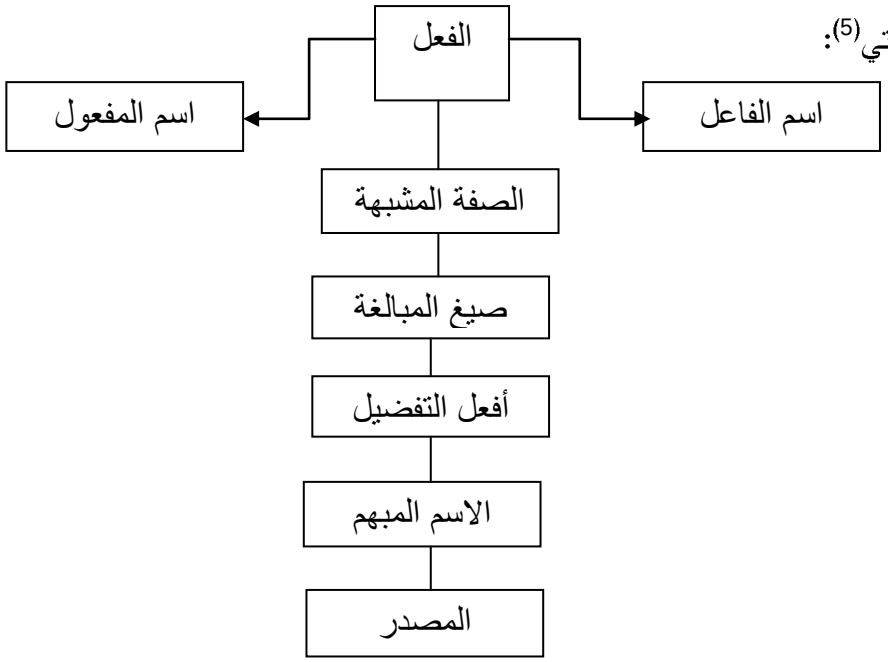

(1). السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، ج2، ص(266).

(2). المرجع نفسه، ص(267).

(3). الإشبيلي، ابن عصفور، المقرّب، ص(233).

(4). السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، ج2، ص(268)

(5). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي + السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، ج2، ص(268–269)

ينكر المبرد الصلة التي عقدها النحاة بين أفعل التفضيل، والاسم المبهم، وكذلك لا شبه للتمييز بأفعل التفضيل، علماً بأن التمييز اسم جامد، لا حظَ له من معنى الفعل. وبين أفعل التفضيل الذي قالوا عنه، إنه مساوٍ للفعل في المعنى.

إنّ شغف النحاة بتطبيق قواعد الإعمال، جعلهم يذهبون إلى البحث عن دواعي القوة في الاسم المبهم والتي جعلته ينصب التمييز، فرغم خلو الاسم المبهم من أي معنى للفعل، فمن الأولى منهم أن يضيفوا لآرائهم تعليلاً تركيبياً لكنهم لم يفعلوا ذلك، فلا تكون القاعدة إلا لمجرد إعمال الاسم عمل الفعل، وإثبات حجتهم حتى لو كانت ضعيفة[1].

(1).ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ص(233–234).

المبحث الثالث: العامل النحوي نظرة تطورية

نظرية العامل

شغل موضوع العامل حيزاً كبيراً عند الباحثين، وكثرت فيه المؤلفات. وتعدّ نظرية العامل من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، وهي نظرية عربية صرفة. فقد ولدت في بيئة عربية في مرحلة نشأتها، وهي تلك المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي، واكتملت قواعده. وتشمل القرنين الأول والثاني الهجريين[1].

تاريخ نظرية العامل:

بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، ويعدّ عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي المتوفى سنة (117هـ) هو المبتدع لهذا المنحى في الدرس النحوي، وحذا حذوه في ذلك عيسى بن عمر، وتأسّس ، واتسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي[2].

ويرى شوقي ضيف أن الخليل هو الذي ثبّت نظرية العامل ، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً ،بحيث أصبحت على الصورة التي هي عليها الآن. وقد أرسى قواعد هذه النظرية موضحاً أنه لا بدّ من كل رفع، أو نصب ،أو جرّ، أو خفض، من عامل مع الأسماء، والأفعال العربية. وقسم العوامل إلى لفظي ومعنوي. فاللفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب. ويكون العامل معنوياً إذا كان معمولاً للابتداء.

(1). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، رسالة ماجستير، (د.ت)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2014، ص(2).

(2). ينظر: السيد، عبد الحميد مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، مجلة جامعة دمشق، مج18، العدد (3+4)، 2002،ص(45).

ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل، وهي (لم إن)، ومنها ما لم ينصبه، وهي (أن، لن). ومنها ما ينصب بعده أو يرفعه، وهو (إنّ، أن ولكن، كأن، ليت، لعلّ). وهي تعمل عملين، هما الرفع والنصب. وكذلك الحال في كان، وأخواتها فهي ترفع ما بعدها، وتنصبه[1].

ويرى شوقي ضيف، نقلاً عن ابن النديم إذ يقول: "إنما قدمنا البصريين أولاً، لأن علم العربية أخذ عنهم". وحاول بعض المستشرقين أن يجدوا صلة بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي. والحقيقة أنه لا يمكن إثبات ذلك إثباتاً عملياً؛ والسبب في ذلك أن النحو العربي يدور في مجمله حول نظرية العامل، والتي لا توجد في أي نحو آخر غير العربي[2].

وقول آخرحول نشأة نظرية العامل، وهو أن الزبيدي في طبقاته قال: كان أول من أصّل لذلك، وأعمل فكره، أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز. فوضعوا للنحو أبوابا، وأصّلوا له أصولا. فذكروا عوامل، الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، ووضعوا باب الفاعل، والمفعول، والتعجب والمضاف.

(1). ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، د.ت، ط3، دار المعارف، مصر،د.ت، ص(38).

(2). ينظر: المرجع نفسه، ص(20).

رأي المستشرقين في نظرية العامل:

زعم المستشرق أدلبر ميركس سنة 1889: "أن النحو العربي مؤسّس وفق منطق أرسطو، إلا أن رأيه هذا لم يلاق كثيراً من التأييد لسببين اثنين:

الأول: أن الخليل وسيبويه توفيا قبل نقل منطق أرسطو إلى العربية.

أما الثاني: قلة التشابه، بل انعدامه بين النحو العربي، والنحو اليوناني. فمثلاً أقسام الكلام في العربية ثلاثة، وهي اسم، فعل، حرف بينما نجدها عند اليونانيين ثمانية.

حاول المستشرق الهولندي (كيس فيرستيخ) التوفيق بين كلام (ميركس) والواقع التاريخي، فبين أن ميركس كان يخلط بين علوم اللغة أيام الخليل وسيبويه من جهة، وبين علوم اللغة أيام ابن جني الذي يبدو تأثير المنطق اليوناني جلياً في كتابه الخصائص من جهة أخرى[1]. ولما استحال إثبات التأثير اليوناني المباشر في النحو العربي، افترض بعضهم التأثير غير المباشر، أي عن طريق السريان الذين اتصلوا قبل العرب باليونان وعلومهم[2].

ذهب أنيس فريحة وتبعه فؤاد ترزي، إلى أن العرب أخذوا مصطلحاتهم النحوية عن السريان، من خلال مقارنته بين المصطلحات النحوية السريانية، ومثيلاتها العربية؛ لأنها تدل على المعاني نفسها[3].

إن البحث في نظرية العامل يعدّ من أخطر القضايا النحوية، فهي ليست نظرية تتناول باباً نحوياً معيناً وتنتهي أهميتها بانتهائه. وإنما تعدّ أساساً رئيساً لكافة مباحث النحو العربي، وروحاً تبعث

(1). جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات: www.atida.org.

(2). ترزي، فؤاد رضا: في أصول اللغة والنحو، د.ت، د.ط، دار الكتب، بيروت، د.ت، ص(110).

(3). جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات: www.atida.org.

الحياة في جميع المباحث النحوية، ابتداء من الكلمة إلى أن تتناول التراكيب. ولا أظن من هذا المنطلق أنه تمّ العثور على باب نحويّ كتب بمنأى عن هذه النظرية وإيحاءاتها[1].

وتأكيداً على بيان أهمية هذه النظرية وموقعها في النحو العربيّ، وتجذّرها فيه تضخيماً لهذه النظرية التي بصدد إعدادها بحثاً، وإنما تأتي هذه الأهمية بقدمها، فهي قديمة حديثة، متجذرة في النحو، وما تقوم عليه الدراسات النحوية العربية[2].

موقف العلماء القدامى من نظرية العامل:

تعددت آراء العلماء من نظرية العامل، بين من يرى أنها ذات نشأة عربية، حيث يرى شوقي ضيف أن نظرية العامل انفرد بها النحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو عربيّ خالص، لم يوضع على أساس أجنبي[3]. ووافقه في ذلك الحلواني بقوله: إن نظرية العامل نجمت في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات؛ لما تتميز به من السمة الإعرابية على غيرها من اللغات الحيّة الأخرى[4].

وممن وقفوا موقفاً مضاداً لفكرة العامل (نظرية العامل) "قطرب" محمد بن المستنير (ت 206هـ)، إذ يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركة الإعرابية) على أواخر الكلمة، فيرجع أثر تلك الحركات إلى أثر صوتي يمكن تعليله تعليلاً صوتياً. وفي هذا يقول: "إنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف. فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان

(1). ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، ط1، 2004، ص(14–15).

(2). الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، 1984، ص(11–12).

(3). ضيف، شوقي: تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الأول، د.ت، ط8، دار المعارف، القاهرة، ص(124).

(4). ينظر: الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي،د.ت، ط6،دار المامون للتراث،دمشق، ص(137).

يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام[1].

ومن هنا يرى قطرب أن اللجوء للحركات الإعرابية يأتي فقط ، في حالة يصعب عليه التسكين في الوصل. هذا مذهب قطرب واحتجاجه. قال المخالفون له، رداً عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه مرة أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في ذلك إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلم فهو مخيّر في ذلك. في هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب ونظام كلامهم[2].

فإن قطرب يخرج على ما كان عليه غيره من والنحاة. وبخاصة أستاذه سيبويه، الذي كان للحركات الإعرابية أثر للعامل، ولها قيمة دلالية. ويرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل[3].

ويعدّ ابن مضاء القرطبي من أكثر المعارضين لفكرة العامل، إذ إنه عقد في كتابه "الردّ على النحاة" فصلاً يدعو فيه إلى إلغاء نظرية العامل. والتي تعدّ الأساس الذي بنى عليه النحاة القواعد النحوية[4].

إذ يقول في كتابه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه. وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم، لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع فيها يكون بعامل لفظي، ومعنوي. وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم. ففي قولهم:

---

(1). الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1973، ص(70–71).

(2). الزجاجي ،أبو القاسم :الإيضاح في علل النحو، ص(70).

(3). عمايرة، خليل أحمد: العامل النحوي ودوره في التحليل اللغوي، (د.ت)، د.ط، ص(60).

(4). ينظر: كلاب، أحمد عاطف: رسالة ماجستير منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه للمسائل النحوية، إشراف: فوزي أبو فياض، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

(ضرب زيدٌ عمراً) إن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرا) إنما أحدثه الفعل (ضرب)[1].

ويمضي ابن مضاء في بيان رأيه، فيذكر: "أن العمل لا يصح أن ينسب إلى لفظ ، أو إلى متكلم، وإنما العمل لله وحده؛ لأنه أهل الحق". يقولون: إن هذه الأصوات من فعل الله، ولا تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. والقول بأن الألفاظ يُحدِث بعضها بعضاً باطلاً عقلاً وشرعاً، ولا يقول به عاقل. ونراه حينما يتحدث عن قول النحاة بالعوامل المضمرة يتهكم متسائلاً: ما الذي ينصبه إذن؟ ما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. ثم بين فساد هذه التقديرات، ولا سيما في كتاب الله تعالى، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه[2].

ويبدو أنّ ابن مضاء كان مدفوعاً في رأيه للعامل من منطلق دينيّ، مرده إلى النزعة الظاهرية التي تتمسك بحرفية النص، وإنكار كل رأي لا يستند إلى دليل نقلي. ومن جهة أخرى، بعامل سياسي، مرده إلى التنافس البيّن بين المشارقة والمغاربة في الأندلس، ونزعة المغاربة في الأندلس إلى الاستقلال، ومخالفة المشارقة في قضايا اللغة والأدب والدين[3].

وليس عجيباً لدى المتتبعين للفكر الإسلامي أن يكون ابن مضاء من المتصدين لنظرية العامل، فقد كان قصده من ذلك ليس هدم هذه النظرية، ولا نقد النحو العربي، وإنما كان يهدف بذلك إلى كونه وسيلة تفهم الفقه الشرقي، وإن القارئ لكتابة "الرد على النحاة" يلاحظ بجلاء ثورته على المشرق. والسبب في ذلك؛ كونه صاحب نزعة ظاهرية، وبنى كتابه على فكرة هدم نظرية العامل التي هي أساس النحو العربي[4].

---

(1). القرطبي، ابن مضاء: الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص(87–91).

(2). ينظر: المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد: المصباح في علم النحو، تح:عبد الحميد السيد،ط1،مكتبة الشباب،د.م، ص(11–13).

(3). ينظر: المطرزي، ناصر الدين : المصباح في علوم النحو، ط1، ص(13–14).

(4). ينظر: الراجحي، عبده: دروس في المذاهب، (د.ت)، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص(218–234).

نظرية العامل والإعراب:

ترتبط نظرية العامل ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب في لغة العرب. فهي تعدّ رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعرّبة. وقد اعتقد نحاة العربية أن الإعراب نشأ في اليوم الذي نشأت فيه العربية، في حين يعتقد بعضهم أن اللغة العربية توقيفية، أي من صنع الله تعالى. فمنذ أن وجدت على الصورة التي هي عليها الآن وقفوا على دراستها ووضع قواعد لها[1].

عرّف بعضهم الإعراب بأنه: "حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل، أو الأثر الظاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً[2].

ومنهم من يقتصر الإعراب على الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن البناء والسكون يجب أن يكونا للأفعال أو للحروف، وأن البناء في الأسماء وقع عارضاً لعلة معينة، كابن السراج الذي يقول[3]: "واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن البناءو السكون حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإِعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة (أي المضارعة) أي دخل فيها لعلة. فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها"[4].

ويرى الزمخشري: أن الإعراب حق للاسم في الأصل، أما الفعل فمتطفل عليه، بسبب مضارعته إياه، فإنهما (أي الفعل والاسم) يقبلان حركات معينة، ودلائل ومعانياً بأثر من عمل عامل[5].

---

(1). ينظر: الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، ص(131).

(2). ينظر: عمايرة، خليل أحمد: العامل النحوي بين المؤيدين والمعارضين، ص(47).

(3). عمايرة ،خليل أحمد: العامل النحوي بين المؤيدين والمعارضين، ص(50–51).

(4) . ابن السراج، أبو بكر بن سهل: الأصول في النحو، تح: عبد السلام الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ج1، ص(50).

(5). الموصلي، أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، 2002،ج2، ص(6).

والإعراب هو تغيير يطرأ على أواخر الكلمات بسبب تغير موقعها، أو العوامل الداخلة عليها من رفع ونصب، وجر (خفض)، وجزم.

وقد عرّفه ابن جني بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام (شَرْجَاً) أي نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[1].

وحدّه عند ابن هشام الأنصاري: "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو (زيدٌ يقوم) (وإنّ زيداً لن يقومَ) وجرّ في اسم: (لزيدٍ) وجزم في فعل (لم يقمْ) ولهذه الأربعة علامات أصول، وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم[2].

وعرّفه شارح الكافية، بأنه: "ما يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً، أو تقديراً"[3].

يتضح مما سبق، أن النحاة حين جعلوا الإعراب ينبئ عن المعاني بالألفاظ، كانوا يقصدون الوظائف النحوية، ولأن اللفظ والمعنى كيانان يتمتع كل منهما باستقلالية معينة عن الآخر، فكانوا يحللون التراكيب، ويربطون بين أجزائها، بالنظر إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى[4].

---

(1). ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج1، ص(35).

(2). الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيةابن مالك، د.ط، ، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، ص(42–44).

(3). الرضي، محمد بن الحسين الاستراباذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن الحفظي، ط1، ، جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية، ج1، ص(42)

(4). أنظر: السيد، عبد الحميد مصطفى: نظرية العامل، النحو العربي، مجلة جامعة دمشق، (42–44).

الفصل الثاني

العامل النحوي بين القدامى والمحدثين

المبحث الأول: رأي القدامى

سيبويه

وابن جني

المبحث الثاني: رأي المحدثين

عبد القادر الفاسي الفهري

أحمد المتوكل

المبحث الأول: رأي القدامى

المقدمة:

انقسم النحاة قديماً في نظرتهم إلى العامل النحوي إلى قسمين:

- قسم أقرّ بوجود العامل النحوي وأيده، واجتهد في وضع الأدلة والبراهين والشواهد على ما يثبت وجوده.
- وقسم آخر رفضه، وعمل جاهداً في جمع الأدلة والشواهد على إلغائه.

ومن المؤيدين لفكرة العامل، المقرين بوجوده، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175 هـ)، حيث قدم نظرة شمولية حول نظرية العامل، وبيّن أثرها في توجيه التراكيب النحوية وتفسيرها، فكانت نظرية العامل الأساس العقلي، الذي يفسّر القاعدة النحوية، وعدّ العامل أصلاً في بناء الجملة، وأن جميع عناصر التركيب النحوي كانت مبنية عليه.

وممن أقرّ بوجوده كذلك، وأهميته في بناء الجملة وتكوينها من عناصر التركيب، أبو بشر عثمان بن قنبر (سيبويه)، ومنهم كذلك ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني.

وفيما يأتي، رأي كل من سيبويه، وابن جني في العامل النحوي قديماً[1].

العامل النحوي عند سيبويه

رأي سيبويه (ت: 180 هـ)

اتخذ سيبويه من اطلاعه على تجربة أستاذه الخليل بصورتها النهائية، وربطها بالاستعمال اللغوي طريقاً لينحو منحى تجريدياً[2].

---

(1).مقال: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، إعداد:محمد عدلي عودة، بكر محمد أبو معيلي، نايف محمد النجادات، (10).

(2) . المرجع نفسه، (11).

فأخذ سيبويه يتعمّق بنظرية العامل تجريداً وتفسيراً أكثر مما أتيح لأستاذه الخليل بن أحمد، إلا أن التجريد في بيان أثر العامل في التراكيب لم يكن خارج الإطار العام الذي وضعه الخليل لنظرية العامل.

وكان محور دراسته ينصب على بيان أثر العامل، وذهب إلى ربط العلاقة الإعرابية ظهوراً وتبدلاً في التراكيب النحوية بنظرية العامل[1].

وقد ظهر ذلك في قوله: (وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه. وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء. أحدث ذلك فيه من العوامل، والتي لكل عامل فيها ضرب من اللفظ)[2].

فالعامل عند سيبويه، أساس في وجود الحركة الإعرابية، وهو الذي يعمل كذلك على تغييرها تبعاً لتغيير العامل في التركيب النحوي، فعدّه سيبويه عنصر البناء والربط فيه.

ولم يكتف سيبويه باعتبار العامل عنصر البناء والربط، ضابطاً للحركة الإعرابية، وإنما عدّه الضابط لعناصر النظام اللغوي، وذلك لأنه وجد فيه شيئاً من اطراد القاعدة في اللغة[3].

أقام سيبويه، منهجه في التعليل النحوي على وجود عدة معايير وهي التناظر بين البابين، ومراعاة سياق الحال، وكثرة الاستعمال والمعنى [4].

فالعامل عنده عنصر بناء يربط من خلاله بين عناصر الجملة وهو عنصر مشارك وفاعل في

([1]) . مقال: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، إعداد: محمد عدلي عودة، بكر محمد أبو معيلي، نايف محمد النجادات، (12).

([2]). سيبويه، أبو بشر، الكتاب، ج1، ص(13).

([3]). مقال: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، إعداد: محمد عدلي عودة، بكر محمد أبو معيلي، نايف محمد النجادات، (12).

([4]). المرجع نفسه، (12).

تكوين الجملة نحوياً، ويمتاز عن بقية عناصرها بأنه العنصر المؤسس والمكون لهذه العناصر، ووجوده يستدعي وجود عناصر معمولة تختلف تبعاً لاختلافه [1].

إن مفهوم العامل عند سيبويه، شامل يجمع مفهوم العمل وغيره من المفاهيم المتعلقة به كعنصر مسؤول عن عمليات الإنشاء والاستدعاء والربط والضم والإشغال بين عناصر الجملة [2].

كان سيبويه ممن آمن بأن العامل الحقيقي، هو المتكلّم وهو أول من أشار إلى أن المتكلم هو صاحب المعاني، المعبر عنها بواسطة الحركات. فإن أراد المتكلم الفاعلية والمفعولية، رفع الأول، ونصب الثاني[3].

وقال في ضوء حديثه عن العامل الحقيقي هو المتكلّم (وهو صاحب المعاني المعبر عنها بواسطة الحركات، فقد قال عن الأفعال: "فإما بناء ما مضى نحو ذَهَبَ، سَمِعَ، مَكَثَ، وحَمَدَ، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمراً: اذهبْ، اقتلْ، اضربْ، ومخبراً: يذهبُ، يقتلُ، يضربُ. وكذلك بناء لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[4].

فقوله: فإن قولك آمراً، أو مخبراً، أو إذا أخبرت، يشعر بأن المتكلم هو المحدث لحركات الإعراب، وفق العامل[5].

يكاد يجمع الباحثون على أن سيبويه هو أول من أنهج سبيل القول في العامل، وذهبوا ذلك إلى أنه أدار بحوثه حول فكرة العامل، ثم تبعه النحاة من بعده.

([1]). مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 7/ العدد 2016/22، ص(66).

([2]). المرجع نفسه، ص(66).

([3]). الخوام، رياض بن حسن: نظرية العامل في النحو العربي تقصيد وتطبيق، مكتبة لسان العرب، 2014، ص(18–19).

([4]). سيبويه، أبو بشر، الكتاب، ج1، ص(13).

([5]). الخوام، نظرية العامل في النحو العربي، ص(18–19).

أخذت فكرة العامل تلامس فكر سيبويه في تلك الفترة وهي التي كانت قبل أن يؤلف كتابه، إذ لم تكن فكرة العامل واقعاً نحوياً متداولاً. وأصبحت في كتابه كل ما يتعلق بالنظرية من أسس وضوابط وأحكام وتفريعات [1].

وأضحت الأساس الذي يبني عليه سيبويه حديثه في مباحث النحو.

يرى سيبويه، أن المحدث الحقيقي لعلامات الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم هو المتكلّم، وقد أطلق على الألفاظ أو المعاني مصطلح (عامل)، والسبب في ذلك ليس لأنها هي الموجودة للإعراب وعلامته، وإنما باعتبارها آلة أو علامة عليه أو مضافه له أو موجبة أو علّة غائية للمتلكم[2].

قسّم سيبويه العوامل المعنوية إلى قسمين:

1. الابتداء: وهو عامل رفع المبتدأ.
2. الوقوع موقع يصلح للاسم وهو العامل في رفع الفعل المضارع [3].

قال سيبويه في عامل رفع المبتدأ وهو الابتداء:

"وذلك في قولك: فيها (عبد الله قائماً)، و(عبد الله فيها قائماً)، فعبد الله ارتفع بالابتداء" [4].

وذلك قولك: (زيدٌ كم مرة رأيته؟) (عبد الله هل لقيته؟)

عمرو هلا لقيته؟. وكذلك سائر حروف الاستفهام. فالعامل فيه الابتداء فما بعد المبتدأ من الكلام في موضع خبره"[5].

([1]). مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 7/ العدد 2016/21، ص(128).

([2]) . عرفة، محمد أحمد: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، ص (77–89).

([3]). المرجع نفسه، ص (77–89).

([4]). سيبويه، أبو بشر، الكتاب، ج2، ص(88).

([5]). المرجع نفسه، ص(127).

وقال سيبويه في عامل الرفع في الفعل المضارع:

(هذا وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ آخر في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها)[1].

رأي ابن جني في نظرية العامل النحوي

أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ)

إنّ ابن جني شأنه شأن كثير من النحاة في موقفه من هذه النظرية، فقد جعلها كسائر النحويين دستوراً يرجّح بها ما يراه راجحاً، ويرفض ما يراه خطأ.

إلا أن بعض النحاة، اتهموه بمحاولة هدم هذه النظرية، واستبدالها بغيرها، بحجة أنه قال في بعض مؤلفاته[2]، إنّ العمل للمتكلّم لا لشيء غيره[3]. وقوله كذلك في موضع آخر: والناظر في نحو الخليل وسيبويه، يرى أنه موضوع على أساس العامل[4].

إلا أن بعضهم نفى عنه هذه التهمة، بدليل أنه لا يوجد في مؤلفاته ما يؤيد ذلك. على العكس أثبت السامرائي، أن أبا الفتح مؤمن بهذه النظرية، ويطبقها في بحوثه، ويؤيد ويخالف على أساسها[5].

([1]). سيبويه، أبو بشر، الكتاب، ج3، ص(9–10).

([2]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، 2006، ص(192–193).

([3]). ابن جني، أبو الفتح: المنصف، ج1، ص(4).

([4]). ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، ج1، ص(37).

([5]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص(193).

وما يؤيد ذلك قوله: (ألا ترى أنك إذا قلت: (قام بكرٌ)، (رأيت بكراً)، (مررت ببكرٍ)، فإنك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل)[1].

وقال كذلك في تعريف البناء[2]: "هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[3].

وهذا دليل يرجح أن ابن جني يؤمن بفكرة العامل، ولا ينكرها، وليس كما ذهب إليه بعضهم[4].

قسم ابن جني العوامل إلى ثلاثة أقسام:

1. العامل اللفظي.
2. العامل المعنوي.
3. العامل اللفظي والمعنوي.

ويقصد بالعامل اللفظي أن العمل يأتي مسبباً من لفظ يصحبه (كمررت بزيد)، و(ليت عمراً قائمٌ). وكحروف الجزم والنصب، والجر، وغيرها من العوامل اللفظية، وأهمها الفعل.

أما العامل المعنوي فهو أن يأتي العمل عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم[5].

([1]). ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، ج1، ص(37).
([2]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص(193).
([3]). ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، ج1، ص(37).
([4]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص(194).
([5]). المرجع نفسه، ص(194–195).

والعوامل اللفظية والمعنوية مثل رافع الخبر[1]. قال ابن جني في هذا الخصوص: (فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرافع المبتدأ والابتداء جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما)[2].

فالمبتدأ عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، ويطلق على عامل الرفع في الخبر لفظي ومعنوي[3].

ويرى أبو الفتح كذلك، أن العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه.

أي أنه هو الذي يرفع، وينصب، ويجرّ، ويجزم لا الألفاظ المتقدمة أو المتأخرة[4].

قال: "فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ"[5].

وقد صدر رأيه أن العمل للمتكلم من آرائه الاعتزالية، التي ترى فيها أن الأعمال جميعها يخلقها الإنسان، وأن الإنسان هو خالق أفعاله"[6].

من هنا، يمكن القول أن ابن جني ربط العامل بالمتكلم، بقوله: "فالعمل من رفع، ونصب، وجرّ، وجزم، هو للمتكلم وحده لا لشيء غيره".

([1]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص(196–197).

([2]). ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، ج2، ص(385).

([3]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص(197).

([4]). المرجع نفسه، ص(197).

([5]). ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، ج1، ص(109–110).

([6]). السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص(197).

إلا أن هذا لا ينفي عنه اتفاقه مع سائر النحاة بأن اختلاف حركات الإعراب ناجم عن اختلاف العوامل المؤثرة فيها. إذ يقول: "ألا ترى أنك إذا قلت: (قام بكرٌ)، (رأيت بكراً)، (مررت ببكرٍ) فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب؛ لاختلاف العامل"[1].

ويبدو في ظاهر كلام ابن جني، أنه وقع في تناقض من حيث قوله، بأن العامل هو المتكلّم، وقوله: إن اختلاف الحركات ناتج عن اختلاف العامل"[2].

إلا أن المتمعن المدقق في كلامه، يجده قد نظر إلى العامل من منظورين، أحدهما جزئي، وهو تغير العلامات الإعرابية تابعة لتغير العوامل، والآخر شمولي، وهو أن العامل ليس مجرد لفظة تؤثر في أخرى دون نظام يحكمها[3].

فقد قدم ابن جني نظريتين، قامت الأولى على تحديد وظيفة العامل في التركيب[4].

وقامت الثانية لتحديد ماهية العامل وحقيقته. وبهذا استطاع الخروج من مألوف كلام النحاة في نظرته إلى العامل، فهو لم يكتف ببيان أثر العامل في التركيب، بل امتدّ فكره إلى أبعد من هذا، وهو التفريق بين أثر العامل والعامل نفسه[5].

([1]). ينظر: مقال بعنوان: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، إعداد: محمد عدلي عودة، بكر محمد أبو معيلي، نايف محمد سليمان النجادات، ص(12–13).

([2]). المرجع نفسه، ص(13).

([3]). المرجع نفسه، ص(13).

([4]). ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، ج1، ص

([5]). مقال بعنوان: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، إعداد: محمد عدلي عودة، بكر محمد أبو معيلي، نايف محمد سليمان النجادات، ص(13).

المبحث الثاني: رأي المحدثين في العامل النحوي

مقدمة:

لم يقتصر موقف العلماء والنحاة من العامل النحوي، ونظرية العامل على القدماء، وإنما كذلك شغل نحاة العربية المحدثين، وانقسموا إزاءه إلى مؤيد له، ومعارض له كذلك، وممن أقرّ بوجوده، وعدّه ركيزة من أهم ركائز النحو العربي.

وممن حاول إيجاد نظريات أخرى، ومنها ما قدّمه عبد القادر الفاسي الفهري، وهو ما أطلق عليه النظرية التوليدية التحويلية، وما تنطوي عليه من إلغاء لنظرية العامل بناء على توارث الإعراب، وأن عناصر التركيب النحوي مبنية على رتبتها الأصلية، وهي (ف، فا، مف) على أساس الاشتقاق والتحويل.

وممن عمل على إلغائها أيضا، وإحلال نظرية أخرى مكانها، أحمد المتوكل، الذي قدّم نموذج النحو الوظيفي، والاعتماد على مستويات اللغة الثلاث: المستوى الدلالي، والمستوى التركيبي، والمستوى التداولي لإدراك، العلاقة البنيوية التي تجمع بين الوحدات اللغوية. وفيما يأتي تفصيل لكل من نظرية الفهري والمتوكل[1].

([1]). ينظر: بوراس ياسين، تعليم النحو العربي بين نظرية العامل الموروثة ونظريات البحث اللساني، جامعة مولود معمري، تيزي ووزو، ص(49).

عبد القادر الفاسي الفهري:

لقد آمن الفهري بأن نظرية العامل ليست كفيلة بخلق وصف علمي يتسم بالواقعية في وصف الظواهر النحوية. لذا، اعتمد نموذج النظرية التوليدية التحويلية في وصف البنى التركيبية في اللغة العربية.

وبناء عليه، فقد انطلق من فكرة الاشتقاق لتفسير البنى اللغوية، أي أن كل البنى التي تجيزها العربية مشتقة من بنية واحدة هي (ف، فا، مف)، وهو بهذا الرأي قد خالف النحاة في الاعتماد على العامل اللفظي أو العامل النحوي في أخذ مكونات الجملة لحركتها الإعرابية.

فذهب الفهري إلى اعتبار أن مكونات الجملة المخالفة لأصل الترتيب ترث حركتها الإعرابية من الرتبة الأصلية، وهو بذلك ينكر العامل اللفظي والعامل المعنوي في الجملة العربية ومكوناتها.

ويرى كذلك، أن حركة الفاعل أو حركة المفعول مشتقة من رتبة (فعل، فاعل، مفعول) عن طريق التحويل الذي تعبّر عنه أنواع النقل الثلاثة التبئير والخفق والتفكيك.

وتفسير ذلك، أن حركة الإعراب التي تأخذها مكونات الجملة، جاءت بناء على الرتبة، وهي الرفع للفاعل والنصب للمفعول به إلغاء لنظرية العامل [1].

وقد شرع في تطبيق نموذج هذه النظرية من الاستدلال على أصلية هذه الرتبة (ف، فا، مف) بالنسبة للجمل العربية. أما في الجمل الاسمية التي لم يظهر فيها فعل، فدعم استدلالاته من افتراض الرابط (كان) الذي افترض من خلاله الجمع بين بنية الجملة الفعلية، وبنية الجملة الاسمية في أصل الرتبة المستدل عليها. وقد هدف من خلال هذا الافتراض إلى نفي التعقيد عن اللغة العربية[2].

([1]). ينظر: الفهري، عبد القادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ط4، الرباط، 2000، دار توبقال للنشر، ج1، ص(142).

([2]). ينظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(134).

وذهب الفهري إلى أن الفعل الناسخ (كان) يُعَدّ رابطا، وعليه يمكن اعتبار الجمل الاسمية التي لا يظهر فيها هذا الفعل جمل ذات رابطة مقدّرة. وإذا صحّ هذا الافتراض، فإن الجمل (الهرمُ مرتفعٌ) (والسكرُ من القَصبِ) يكون المركب الاسمي الموجود فيها فاعلاً، على اعتبار خصائصه الإعرابية، إذ هو مرفوع. وقد عدّ الفهري الاسم المقدر للجملة الاسمية فاعلاً قياساً على حركته، حيث يأتي مرفوعاً على نحو الفاعل، وذلك عائد إلى رتبته[1].

اعتمد الفهري في تفسير التغييرات التي تطرأ على رتبة (ف، فا، مف) كأصل في ترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية من عدة مفاهيم، وهي التبئير والحفق والتفكيك، والتي يتم من خلالها نقل مكونات الجملة من رتبتها الأصلية إلى رتب مختلفة مشتقة من الرتبة الأصلية[2].

وتحكم النقل أو التعبير في الرتبة عدد من القيود، وذلك لأن المكون التحويلي له قدرة توليدية كبيرة. فكما أنه ينتج جملاً نحوية، ينتج جملاً غير نحوية أي (لاحنة). وبناء على القيود، فإن ذلك يؤدي إلى الاكتفاء بتوليد الجمل النحوية فقط[3].

ولأن التحويلات لها القدرة على توليد عدد من البنى اللغوية، وقد يأتي بعضها سليماً، ويأتي بعضها الآخر لاحناً، فقد جعل الفهري لكل نوع من التحويل قيوداً خاصة، وهي على النحو الآتي:

1. **التبئير (الموضعة):** ويعرّف الفهري هذا النوع من النقل بأنه عملية صورية يتم من خلالها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية. ومن مكان داخلي، أي (داخل الجملة) إلى آخر خارجي، (خارج الجملة). ويعني ذلك، أن هذا النقل أو التحويل، يتم في البنية السطحية للجملة عن طريق إخراج أحد مكوناتها من الترتيب الأصلي في البنية العميقة إلى خارج الجملة. ومثل الفهري على أنواع النقل بهذه الجمل:

([1]). ينظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(135).

([2]). شقروش، عبد السلام: النظرية التوليدية التحويلية، شهادة الدكتوراة، إشراف رابح بوحوش، كلية الآداب، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، (102–103).

([3]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(114).

(إياكَ نعبدُ)، (اللهُ أدعو)، (في الدار وجدته)، (غداً سنلتقي)، (أميتاً كان).

فهذه المركبات التي في الجمل السابقة، قد نقلت من رتبتها الأصلية داخل الجمل إلى خارجها[1].

سواء أكانت هذه المنقولة مركبات إضافية مثل (إياك)، اسمية (الله)، حرفية (في الدار)، والظرف (غداً)، والاسم (ميتاً) فرتبة هذه الجمل قبل أن تنقل كانت على النحو الآتي:

(نعبد إياك)، (أدعو الله)، (وجدته في الدار)، (سنلتقي غداً)، (أكان ميتاً)[2].

ويرى الفهري، أن لهذا النوع من النقل قيوداً خاصة بها، ما يتعلق بالمكان (المصدر)، ومنها ما يرتبط بالهدف، ومنها ما يتعلق بميدان التحويل، ومنها ما يتعلق بصورة التحويل، وآخرها ما يتعلق بخرج التحويل[3].

وفيما يتعلق بالمكان المصدر، اعتمد الفهري على القيود التي وضعها النحاة شرطاً على التقديم، جاعلاً إياها قيداً على المصدر، ومفاد هذا القيد، ألا يتصدر أحد المقولات التي تمنع أن يعمل ما بعدها في ما قبلها. ومن هذه المقولات، أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وأدوات التخصيص، ولام الابتداء، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة، والأسماء الموصوفة، وكم الخبرية.

فإذا تقدم أحد هذه المقولات على العامل، صار المتقدم في حكم الابتداء، ومنع العامل أن يعمل في ما قبله، فهي بذلك مانعة للتبئير عند الفهري، وهو ما سماه النحاة التقديم.

ومثال ذلك، على اللحن في هذه الحالة: (زيداً إني ضربت). ويكمن اللحن فيها في أن الاسم المنصوب (زيداً) تجعله معمولاً للفعل الذي وقع بعد المقولة، وهي الحرف الناسخ[4].

(إنّ) وهي من الأدوات التي تمنع العامل من أن يعمل في ما قبله، ويمنع أن يتقدم المعمول المنصوب باعتباره تابعاً لعامله لا ينفصلا عنه.

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(114–115).

([2]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(114).

([3]). المرجع نفسه، ج1، ص(115).

([4]). المرجع نفسه، ج1، ص(116).

وما ينطبق على التقديم، ينطبق كذلك على التبئير، باعتبار أن المكون المبأر يكون بمثابة نقل أحد المعمولات من رتبتها الأصلية إلى خارج الجملة، ولا يجوز النقل بوجود العامل.

ومن الأمثلة التي تتعلق بالمكان الهدف:

قرأ خالد دلائل الإعجاز

ودلائل الإعجاز قرأ خالد

فجاء المفعول في رتبته الأصلية في الجملة الأولى (دلائل الإعجاز) ونقل في الجملة الثانية إلى الربض الأيمن (أي جاء متقدماً) [1].

أما ما يتعلق بميدان التحويل وصورة التحويل، فهو خاص بالجمل التي تتضمن أكثر من محمول مدمج، والتي يتمّ النقل فيها على مبدأ التتابع السلكي، والتي يُقيّد الانتقال عبر الأسلاك[2].

ويمثل الفهري على هذا النوع من النقل باسم الاستفهام، والذي يمكن أن ينتقل من صدر كل جملة مدمجة إلى الربض الأيمن من الجملة الرئيسية، ومن أمثلته:

(من جاء؟)، (من تريد أن تنتقد؟)، (من حسبت أن زيداً انتقد؟)، (من حسبت أن عمراً يعرف أن زيداً انتقد؟).

فجاء اسم الاستفهام (من) متصدراً هذه الجمل، وذهب الفهري في تفسير ذلك إلى افتراض التتابع السلكي[3].

فاسم الاستفهام (من) في الجمل الثلاث الأخيرة، لم يتنقل من المكان المصدر إلى المكان الهدف في وثبة واحدة، وإنما انتقل عبر المصدر الموجود في كل جملة بصفة سلكية بالتدرج. ويعني ذلك، أن

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(117).

([2]). المرجع نفسه، ج1، ص(117).

([3]). المرجع نفسه، ج1، ص(118).

اسم الاستفهام لم يتم تبئيره من موقعه الأصلي إلا بعد تتابعه عبر المصدر الذي وقع فيه في كل الجمل المدمجة. وأخيراً، يثبت في الربض الأيمن للجملة الرئيسية.

أما ما يتعلق بالقيد الأخير وهو (خَرْج التحويل)، ويترتب على البنية الناتجة قيدان، القيد الأول: أن الربط يجب أن يتم في إسقاط مؤاخ. والثاني: توارث الإعراب[1].

فالقيد الأول، يفيد أن البنية الناتجة عن هذا النوع من النقل (التحويل) يجب أن تربط بين المكون المبأر والجملة في إسقاط مؤاخ، نحو: (زيداً ضربتُ).

ويمتنع أن تكون البنية الناتجة عن هذا النوع من النقل، جاعلة المكون المبأر في إسقاط، والجملة في إسقاط، فإذا كان كذلك فيعدّ لحناً كما يظهر في الجملتين الآتيتين:

- زيداً إني ضربتُ[2].
- اللهَ هل دعا محمدٌ.

ومكمن اللحن في الجملتين، هو خرقها لقيد الإسقاط المؤاخي المتعلق بالبنية الناتجة عن التبئير، حيث يجعل المكوّن المبأر والجملة في إسقاطين مختلفين، وهما إسقاط الجملة الرئيسية، وإسقاط الجملة المدمجة.

وذهب الفهري إلى أن هذا التركيب مكون من جملتين مدمجتين، ففي هذا التركيب نجد أن المركب الاسمي الأثر، لا يوجد في إسقاط مؤاخ لــِ (زيد) أو (الله) فهناك إسقاطان الجملة الرئيسية والجملة المدمجة.

والسبب الذي يمنع أن تكون الجملة في إسقاط، والمكون المبأر في إسقاط؛ لأن تباعد الإسقاطين يمنع توارث الإعراب بين المكون المبأر والمصدر المنقول عنه المكوّن.

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(121).

([2]). المرجع نفسه، ج1، ص(121).

أما القيد الثاني، وهو توارث الإعراب، فيجب أن يرث المكون المبأر حركة الإعراب عن المصدر المتحول منه المكون، نحو:

الكتابَ قرأتُ.

الكتابُ قرأتُ

فالجملة الأولى صحيحة، في المقابل نجد أن الجملة الثانية لاحنة[1].

2. **الحفق:** ذهب الفهري إلى أنه بخلاف التغيرات التي تحدث قبل الفعل والتي يجسدها نقل التبئير، هناك تغيرات تحدث بعد الفعل، وتغير رتب الفضلات.

فالخفق يتعلق بإعادة ترتيب الفضلات الواردة بعد الفعل، والتي تشمل الفاعل، والمفعول، والمخصصات كالمفاعيل الأخرى، المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول المطلق، والمركبات الحرفية (الجار والمجرور)، وداخل إسقاط الجملة وليس خارجها كما في التبئير[2].

فالخفق من وجهة نظر الفهري لا يتجاوز حدود الفعل، حيث يتم من خلاله إعادة ترتيب المكونات الواردة بعده، وهو هنا يخضع لقيدين هما:

- ألا تخرج عن إسقاط واحد في الجملة.
- لا تنطبق إلا على العُجَرِ الأخوات[3].

فالقيد الأول مفاده أن الخفق يتم داخل إسقاط الجملة، ولا يمكن أن يعبر المكون المنقول من رتبته الأصلية حدود الإسقاط الواحد إلى غيره من إسقاطات الجمل المدمجة، نحو:

- كم تظنُ أن زيداً تزوج من النساء.
- كم تظن من النساء أن زيداً تزوج.

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(123–124).

([2]). المرجع نفسه، ج1، ص(124).

([3]) . المرجع نفسه، ج1، ص(124).

فالجملة الثانية لاحنة، ويمكن ذلك في نقل المكون (من النساء) الواقع في الجملة المدمجة (زيدٌ تزوج من النساء) إلى الجملة الرئيسية (تظنُ). وفي هذا خرق لقاعدة الخفق. فالمكون المخفوق لا يمكن أن يتجاوز حدود الإسقاط الواحد؛ لأن هذا التغيير في الرتبة يتم داخل إسقاط الجملة وليس خارجه، أي بعد الفعل وليس قبله.

أما القيد الثاني، فإن هذا النوع من النقل لا ينطبق إلا على العجر الأخوات، والتي يجتمع في سلك واحد بعد الفعل، ويمتنع حسب هذا القيد أن يكون نقل الخفق بين عجزتين ليستا أختين، لعدم إمكانية تبادل المواقع نحو:

- جاء كثير من الرجال البارحة.
- جاء البارحة كثير من الرجال [1].
- جاء كثير البارحة من الرجال.

ومكمن اللحن في الجملة الثالثة، في أنها نقلت المكون (البارحة) إلى عجرة أخرى هي عجرة الركب الاسمي (كثير من الرجال). وتم فيها التبادل مع عجرة ليست أختاً، وهو ما يعدّ خرقاً للقيد الذي مفاده أن الخفق لا يتم إلا بين العُجَر الأخوات.

3. **التفكيك:** ويتم بموجبه نقل مكون من مكونات الجملة من رتبته الأصلية إلى خارج الجملة إما يميناً أو يسارا، وهو قاعدة من القواعد التوليدية التحويلية.

وذهب الفهري إلى أن التفكيك نوعان، على اعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في (زيدٌ ضربته)، وتفكيك إلى اليسار كما في جملة: (ضربته زيدٌ)[2].

فالمكون (زيدٌ) الواقع يمين الجملة الأولى، ويسار الجملة الثانية، مفكك من الجملتين إلى خارجهما.

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(124).

([2]). المرجع نفسه، ج1، ص(128).

ويتشابه التفكيك والتبئير في النقل إلى اليمين، في حين يختلفان في قواعد النقل. فيشترط في العنصر المفكك الرفع دائماً خلافا للمبأر الذي يرث الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول منه.

فالتفكيك يكون دائماً بالارتفاع، سواء أكان المكان المصدر مجروراً أو مرفوعا، وهو بهذا يخالف التبئير كما يمتنع أن يترك أثراً ضميرياً، نحو:

- زيدٌ ضربتُ غلامه.
- زيدٌ مررت به[1].

نلاحظ في الجملتين السابقتين، أن العنصر المفكك إلى اليمين، يرث الحركة الإعرابية على نحو ما هو في البؤرة، ويترك أثراً ضميرياً هو (الهاء).

وهذا ليس شرطاً، إذ قد يترك العنصر المفكك أثراً ضميرياً، وقد لا يترك أثراً. ويخالف في ذلك البؤرة التي ترث الحركة الإعرابية عن المكان المصدر، ولا تترك أثراً ضميرياً. إذ الأصل في الجملتين أنها على النحو الآتي:

- ضربتُ علامَ زيدٍ.
- مررت بزيدٍ.

وقد خالف الفهري النحاة القدماء حول عدم جواز الابتداء بالنكرة، وذلك في وضعه لقيد التعيين، الذي يفيد أن العنصر المفكك يجب أن يكون محدداً في الجنس والنوع، وأن يكون إشارياً. فالعنصر المفكك يمكن أن يكون نكرة والقيد الوحيد عنده هو ألا يكون العنصر المفكك غير معيّن، نحو:

- بقرةٌ تكلمتْ.
- رجلٌ جاء في هذا الصباح.

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(130–131).

- أستاذٌ في الجامعة لا يمكن أن يرغب في هذه المسؤولية[1].

وتوضح هذه الأمثلة التي وضعها الفهري أن الابتداء بالنكرة جاء مخالفاً ما قال به النحاة من عدم جواز الابتداء بالنكرة إلا بشروط (مسوغات الابتداء بالنكرة).

حيث اشترط الفهري في النكرة أن تكون معينة لجنس حيوان أو إنسان أو معينة نوعياً أو إشارياً[2].

ومما تقدم، يتبين للباحث أن الفاسي الفهري انطلق في تفسير توليد البنى اللغوية في العربية من فكرة الاشتقاق، أي أن كل البنى اللغوية العربية مشتقة من بنية واحدة هي (ف، فا، مف) عن طريق التحويل الذي يعتمد على أنواع النقل الثلاثة، التبئير، والخفق، والتفكيك.

فتأخذ مكونات البنى اللغوية حركة الإعراب بناء على أصلية الرتبة، الرفع للفاعل، والنصب للمفعول به، إلغاء لنظرية العامل، وقد خالف الفهري النحاة الذين ذهبوا إلى أن مكونات الجمل تأخذ حركتها الإعرابية بناء على عامل لفظي أو عامل معنوي. فالفاعل في البنى التي وضعها الفاسي الفهري وهي سواء أكانت المفككة أو المبأرة أو المخفوقة، ليست هي نفسها التي رآها النحاة عوامل لفظية وأخرى معنوية.

ذهب الفهري إلى اعتبار أن مكونات الجملة المخالفة لأصل الترتيب، ترث حركتها الإعرابية عن الرتبة الأصلية، فهي إما حركة الفاعل أو حركة المفعول على اختلاف موقعها؛ لأنها مشتقة من رتبة (فعل، فاعل، مفعول)[3].

([1]). الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص(130–131).

([2]). المرجع نفسه، ج1، ص(131).

([3]). المرجع نفسه، ج1، ص(105–131).

أحمد المتوكل

ذهب أحمد المتوكل إلى تبني النحو الوظيفي في إعادة وصف قواعد اللغة العربية، حيث يتصف نحوها بالشمولية في وصف الظواهر اللغوية العربية. وبذلك، أصبح النحو الوظيفي يتضمن ثلاثة أنواع من الوظائف. وهي الوظيفة الدلالية والوظيفة التركيبية والوظيفة التداولية[1].

ويعتبر النحو الوظيفي الذي تبناه المتوكل أن الاتجاهات البنيوية التي سارت في وصفها اللغة وصفاً بنيوياً، تمثل فصلاً للغة عن وظيفتها التواصلية، ولأن النحو العربي لا يكاد يتجاوز هذا الاعتبار، والذي يقوم على تحديد العلاقة بين الوحدات اللغوية بالاعتماد على حركة أواخرها.

وبناء على الوظائف الثلاث لنحو اللغة العربية، فإنه يحكمها قيد أحادية الإسناد، الذي يقوم على أمرين:

- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة.
- لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد[2].

الوظائف الدلالية:

تتكون البنى التركيبية في اللغة العربية من جملة إسنادية تتكون من (سند، مسند إليه) أو مسند ترد إليه عدة مسانيد. نحو قولهم: جاء محمد (مسند + مسند إليه)، يشرب محمدٌ لبناً (مسند + مسند إليه (1) + مسند إليه).

وقد اصطلح على البنية المكونة على هذا الأساس في النحو الوظيفي (بالنبية الحمليّة) ويسمى المسند (محمولاً)، والمسند إليها (حدوداً)[3].

([1]). علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة المعاصرة، ط1، بيروت، 2009، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص(346).

([2]). المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى المكونية، ط1، الدار البيضاء، 1987، دار الثقافة، ص(98).

([3]). المرجع نفسه، ص(24).

الوظيفة التركيبية:

تسند الوظائف التركيبية في نحو العربية إلى حدين اثنين؛ لأن الوظائف التركيبية قد قلصت إلى وظيفتين تركيبتين، هما وظيفتا الفاعل والمفعول.

فوظيفة المفعول يحملها في نفس الجملة، إلا مكون واحد. وبناء عليه، فإنه لا يمكن في النحو الوظيفي إسناد هاتين الوظيفتين أكثر من حد في البنية الحملية.

وقد صاغ المتوكل سلمتين تضبطان الفاعل والمفعول تبعاً للوظائف الدلالية، وهما النحو الآتي:

1. سلمية إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل:

وهي السلمية تأتي لضبط الوظيفة التركيبية (الفاعل) والوظيفة الدلالية التي تستند عليها.

2. سلمية إسناد الوظيفة التركيبية المعفول:

وبناء عليه، فإن الوظيفتين التركيبتين الفاعل والمفعول في نحو اللغة العربية الوظيفي، لا يمكن أن يأخذها من الوظائف الدلالية إلا الحدود التي تصلح بأن تكون مسنداً إليه، والتي تشمل المتقد، المتموضع، والحائل والقوة. بالنسبة للوظيفة التركيبية الفاعل، والحد المتقبل والمستقبل والمكان والزمان والحدث بالنسبة للوظيفة التركيبية المفعول[1].

الوظائف التداولية:

يكمن الدور الأساسي الذي تقوم به الوظائف التداولية في النحو الوظيفي في تعيين مختلف الأدوار التي تقوم بها مكونات الجملة.

بالنسبة لكل من المتحدث والسامع، وهو ما يميّز النحو الوظيفي عن النحو البنيوي.

([1]). المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى المكونية، ص(93، 94).

وقد حصر المتوكل الوظائف التداولية التي يمكن أن تحدد مختلف الأدوار التي تقوم بها مكونات الجملة في العملية التواصلية في خمس وظائف:

- تداولية داخلية: وتشمل وظيفتي المحور والبؤرة.
- تداولية خارجية: وتشمل وظائف المبتدأ، الذيل، المنادي. فالمحور كل ما يشكّل حديث السامع والمتحدث نحو:

لمن أعطى زيدٌ الكتابَ؟[1]

أعطى زيدٌ الكتابَ محمداً[2].

(فزيد) يشكل في الجمل الأولى، محوراً للاستخبار، وفي الثانية محوراً للإخبار.

ولا يجوز ذلك في المكون (الكتاب)، وهو يتنافى مع قيد لا وظيفة لأكثر من حد. فذهب المتوكل إلى أن الحد الفاعل أو ما ينوب عنه له الأولوية في أخذ الوظيفة التداولية المحور، وهو ما أطلق عليه النحاة القدماء الإسناد. ويتضمن الإسناد مصطلحين، مسند ومسنداً إليه، وهي العلاقة التي تقوم بين الفعل أو ما يقوم مقامه، والفاعل أو ما ينوب عنه. فوظيفة المحور يتفرد بها الفاعل، أو ما ينوب عنه دون غيره[3].

وأما ما يتعلق بالبؤرة: فهي تمثل المكوّن الحامل للمعلومة، والأكثر أهمية او بروزاً في الجملة، إذن فالبؤرة ما ينقله المتحدث إلى السامع، وهي الحد الذي يتضمن الفائدة الإخبارية[4].

وقد ذهب المتوكل إلى أن البؤرة لا تعني فقط معلومة جديدة يضيفها المتكلم إلى المخاطب، وإنما تعني معلومات تصحح أو تعدّل.

أما بالنسبة للوظائف التداولية الخارجية، وهي كالمبتدأ والذيل والمنادى.

([1]). المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، الدار البيضاء دار الثقافة ، 1985، ص(69).

([2]) . المرجع نفسه، ص(69).

([3]). المرجع نفسه، ص(75).

([4]) . المرجع نفسه، ص(28).

وقد عرّف المتوكل المبتدأ ضمن الوظيفة التداولية هو ما يحدد مجال الخطاب، نحو: (زيدٌ) أبوه مريض، (زيدٌ) هل لقيته؟، (زيدٌ) إن تكرمه يكرمك[1].

حيث أخذ المركب الاسمي (زيدٌ) في الوظيفة التداولية مجال الخطاب، وليس لها إمكانية أخذ وظيفة دلالية أو تركيبية.

الذيل: ذهب المتوكل إلى تعريف الذيل، بأنه المكوّن الذي يوضح المعلومة، أو يعدلها أو يصححها.

وينقسم الذيل إلى ذيل توضيح، وذيل تعديل، وذيل تصحيح، وهي على التوالي في الأمثلة الآتية:

- أخوه مسافر (زيدْ).
- قابلت اليوم زيداً، بل خالداً.

ويختلف المتوكل عن غيره من النحاة الذين يعدون هذه المكونات، مبتدأ مؤخراً، وبدلاً ومعطوفاً.

إلا أنه يعتبرها وظيفة تداولية، وهي وظيفة الذيل[2].

المنادى: عرّف المتوكل الوظيفة التداولية الخارجية المنادى بأنه المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معين.

ومن أمثلته، يا خالد اقترب، يا طالع الجبل، وغيرها[3].

وعلى هذا، يمكن القول أن النظرية النحوية الوظيفية التي وضعها المتوكل، والتي تُعَدّ من أحدث نظريات البحث اللساني للغة العربية، تقوم على إلغاء نظرية العامل؛ لأنها تقوم على تظافر الوظائف الثلاث الدلالية والتركيبية والتداولية في تحديد حركات الإعراب في الجملة.

([1]). المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، الدار البيضاء دار الثقافة، 1985، ص(30).

([2]). المرجع نفسه، ص(31).

([3]). المرجع نفسه، ص(148).

ولما كان هدف المتوكل من وضع هذه النظرية الجديدة هو إعادة وصف قواعد اللغة العربية، بما يحقق الشمولية في الوصف لمستويات اللغة الثلاث الدلالية والتركيبية والتداولية، ولما لهذه الوظائف من أدوار دلالية، تسند إلى بعضها البعض في قواعد تركيبية، ويحكم شكلها ومضمونها الوظيفة الأساسية للغة، وهي الوظيفة التداولية[1].

(1). المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، الدار البيضاء دار الثقافة، 1985، ص(166).

الفصل الثالث

العامل النحوي في ميزان النقد

المبحث الأول: حسن الملخ، محمد حماسة عبد اللطيف، نهاد الموسى، تمام حسان

المبحث الثاني: رأي الدراسة في نظرية العامل

المبحث الأول:

حسن الملخ، محمد حماسة عبد اللطيف، نهاد الموسى، تمام حسان

محمد حماسة عبد اللطيف:

يُعَدّ محمد حماسة عبد اللطيف من الرافضين لفكرة العامل النحوي بصورته التي هو عليها الآن، إذ يرى أن العامل النحوي في الصورة التي هو عليها الآن في كتب النحو، عبء على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من إنكاره[1]. وقد أكّد محمد حماسة عبد اللطيف، علة وجود القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية لا يستدعي وجود العامل النحوي[2]، حيث يقول: "وصفوة القول، إنه في ضوء دراسته القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية، تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي، وما جرّه من مشكلات في النحو العربي[3].

حسن خميس الملح:

يرى حسن خميس الملح، أن نظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، وإن لم يكن هي الأرقى، فهي نظرية تفسيرية تفسّر ظاهرة الإعراب في العربية. والإعراب أبرز ظواهر العربية كما أن العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة[4].

كما عرّف حسن الملح نظرية العامل في أبسط صورها بأنها اقتران بين عنصرين يسمى الأول عاملاً، ويسمى الثاني معمولاً، ولكل منهما وظيفة يؤديها.

([1]). رسالة دكتوراة، نادية توهامي: نظرية العامل النحوي في ضوء النظرية التوليدية، ص(268).

([2]). الملخ، حسن خميس: التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، 2002، ص(211).

([3]). المرجع نفسه، ص(211).

([4]). المرجع نفسه، ص(211).

فوظيفة الأول، وهو العامل طلب تقييد الثاني، وهو المعمول بالحكم الإعرابي الذي يناسبه موقعه[1].

ووظيفة الثاني، التدليل على تنفيذ طلب الأول، وهو العامل بعلاقة إعرابية، تصلح أمارة على الحكم الإعرابي. فيكون تفسير العلامة الإعرابية اقتضاء العامل لها.

وهذا الاقتضاء، ناتج عن الاقتران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول[2].

فالمعمول في الأصل جزء من ظاهرة الإعراب لظهور علامة الإعراب. أما العامل فلا يشترط أن يكون معرباً، فيمكن أن يكون مبنياً كالفعل الماضي والحروف المختصة.

إنّ نظرية العامل أوسع مقولات النحو التفسيرية انتشاراً في النحو العربي. إن فكرة العامل الذي يفسّر العلامة الإعرابية في المعمول تحوّلت إلى نظرية علمية انبنى عليها تفسير النحاة لظاهرة الإعراب في العربية، وهي تشبه إلى حد كبير فكرة الساكن والمتحرك في العروض[3].

ويقوال في موضع آخر: إن نظرية العامل تعكس موقفاً فكرياً من الحياة في نظر المسلمين، وتقدم تفسيراً معقولاً لظاهرة التصرف الإعرابي، يبقى معقولاً ومقبولاً ما دام لا يوجد بديل مقنع[4].

نهاد الموسى:

يرى نهاد الموسى أن نظرية العامل بما تجلبه من تأثير مشابهة لنظرية (الأصل والفرع) عند البنيويين. أما ما يعرف عندهم (بالمُعْلم) (وغير المُعْلم) (Marked) (Unmarked).

([1]). الملخ، حسن خميس: التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، 2002، ص(211).

([2]). المرجع نفسه، ص(211–212).

([3]). المرجع نفسه، ص(212).

([4]). الملخ، حسن خميس: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، ص(83).

يقول: "ولعلّ نظام الإعراب الذي فسّروه على أساس القول بالعامل إنما يقوم في بعض وجوهه على هذا المبدأ (مبدأ المُعْلم، وغير المُعْلم). فإنهم عملوا في ضبطة ضبطاً منطقياً جعل الثنائية الظاهرة في بعض جوانبه متوحدة[1].

وعلل كلامه بأن العوامل النحوية عند النحويين قسمان: لفظية ومعنوية، والعوامل اللفظية مثل كان وأخواتها وإنّ وأخواتها، والمعنوية كالابتداء، واللفظية علامات ظاهرة، والعوامل المعنوية ليست ظاهرة، وإنما هي مجردة عارية عن الظهور. والفرق يكمن في أن اللفظية تمثل علامات بارزة، وأما المعنوية "فهي تمثل مُعلماً بعد م وجودها"[2]. واستشهد نهاد الموسى بقول ابن الأنباري في احتجاجه لمذهب سيبويه[3].

قال ابن الأبناري: "فإن قيل لِمَ جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟، قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما محلّ الإجماع إنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر. فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً[4].

وبهذا يكون للاسم والفعل كل منهما دليل، والحرف خلا من دليل الاسم والفعل، وهنا يلتقي نحاة العربية، مع مبدأ مهم من مبادئ البنيوية وهو (المُعلم وغير المُعلم) وفقاً لتصنيف العوامل النحوية في أبوابه على أساس وجود أو عدم وجودها[5].

---

(1). الراجحي، عبده : ،النحو العربي والدرس الحديث ، ص(275).

(2). المرجع نفسه، ص(275).

(3).الراجحي ،عبده : النحو العربي والدرس الحديث ، ، ص(275).

(4). ابن الأنباري، أسرار اللغة العربية، تح: محمد بهجت البيطار، د.ط ، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957، ص(68–69).

(5).توهامي ، نادية : نظرية العامل في ضوء نظرية تشومسكي، ص(275).

ويستدرك الموسى متعجباً من موقف الشكلانيين واعتراضهم على نظرية العامل مع أن هناك انسجاماً مع منحاهم في ضبط الشكل اللغوي بعلائق بنيوية خالصة[1].

وأكدّ الموسى على وجود (مصطلح التحويل) في النحو العربي، وأشار إلى مفهومين، مفهوم التحويليين، وهما تشومسكي وهاريس، ومفهوم الخليل وابن جني وما بينهما من اتفاق في النسيج الأساسي[2].

تمام حسان

ورفض تمام حسان العامل النحوي الذي قال به النحاة، ورأى أنه لا عامل في النحو، فالفاعل مرفوع؛ لأن العُرف يقتضي ذلك، فربط يبين فكرتي الفاعلية والرفع، والمقصود من آلية حركة إعرابية هو الربط بينهما وبين معنى وظيفي خاص[3].

كما أنه رد رأي من اعتقد أن العامل هو المتكلم بقوله: "فأما أن العامل هو المتكلم فيتناقض مع الطابع الاجتماعي للغة، فلو ترك كل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجزم أو يجرّ كما يشاء، لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة الغرب؛ لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن لها شروطاً في الصياغة يجب أن يراعيها الفرد[4].

قد بيّن "أن العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"[5].

---

(1). توهامي ، نادية: نظرية العامل في ضوء نظرية تشومسكي، ص(276).

(2).حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، د.ت، ط1، عالم الكتب، 2000، ص(277).

(3). المرجع نفسه، ص(57).

(4).المرجع نفسه، ص(56).

(5). المرجع نفسه، ص(207).

لقد وضع تمام حسان بديلاً لنظرية العامل وهي نظرية القرائن (قرائن التعليق المعنوية واللفظية في الإعراب).

والمقصود بتظافر القرائن: أنه لا يمكن معرفة معنى لأي مفردة من المفردات إلا بالاستعانة بجملة من القرائن وعددها ثمانية[1].

وأهمها: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الإرادة، النغمة، وهي تتكامل جميعها لتحديد المعنى الحقيقي للجملة، الواحدة لمفردها لمعنى شيئاً. ويقابل القرائن اللفظية قرائن أخرى معنوية، وتشمل الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة. وسمى النوعين معاً بالقرائن المقالية؛ لأن هذين النوعين يؤخذان من المقال لا من المقام![2].

وقد استمدّ تمام حسان فكرة (تظافر القرائن) من مضمون التراث النحوي عامة، ومن آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب فكرة التعليق بخاصة[3].

والمقصود (بالتعليق): إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[4].

ويرى تمام أن التعليق (أو ما يعرف بتظافر القرائن المعنوية واللفظية). هو الفكرة المركزية للنحو وفهمه يقضي على نظريةا لعامل، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق. ويفسّر العلاقات بينها في صورة أوفى أكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[5].

---

(1).حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، د.ت، ط1، عالم الكتب، 2000، ص(193).

(2). حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ط1 ، دار الثقافة، 1994، ص(191).

(3). المرجع نفسه، ص(186).

(4). المرجع نفسه، ص(188).

(5). المرجع نفسه، ص(189).

ومما سبق أن تمام حسان وضع في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) نظرية أراد لها أن تكون بديلاً عن نظرية العامل. ويمكن تلخيصها بما يأتي[1]:

وتفصيل القول في شأن هذه العلاقات أو القرائن يقول:

أ- **علاقة الإسناد:** هي العلاقة التي تربط بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية[2].

ب- **التخصيص:** علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى أخصّ، وهي على النحو الآتي:

- التعددية: وتدل على المفعول به.
- الغائية: وتشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي، والفاء، وإذن، ولن.
- المعية: وتدل على المفعول معه، والمضارع بعد الواو.
- الظرفية: وتدل على المفعول فيه.
- التحديد والتوكيد: المفعول المطلق.
- وقرينة الملابسة: الحال.
- قرينة التفسير: التمييز.
- قرينة الإخراج: الاستثناء.
- قرينة المخالفة: وتدل على الاختصاص.

وهذه القرائن تجمع في قرينة معنوية كبرى تشملها جميعاً تسمة قرينة التخصيص[3].

---

(1). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(47).

(2). المرجع نفسه، ص(148).

(3). حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص(194-200).

ج- **قرينة النسبة:** وهي قرينة كبرى كالتخصيص، وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية. والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً. وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ويختلف في معناها عن التخصيص؛ لأن معنى التخصيص تضييق، ومعنى النسبة إلحاق، ويدخل في هذه القرينة الجر بالإضافة أو بحروف الجر[1].

د- قرينة التبعية: وتشمل التوابع الأربعة: النعت، التوكيد، العطف، والبدل، وهي قرينة معنوية أخرى تتظافر معها قرائن لفظية أشهرها، قرينة المطابقة، و تتكون المطابقة بين التابع والمتبوع في العلامة الإعرابية وهناك قرينة أخرى توجد فيها جميعاً هي الرتبة إذ تتأخر رتبة التابع عن رتبة المتبوع دائماً[2].

وهناك قرائن لفظية أخرى، وهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والإرادة والنغمة[3].

كل ما أراده تمام حسان هو استبدال نظرية العامل النحوي الذي وضعه نحاة العربية لإيجاد أمرين اثنين: هما الحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية الدالة عليها، ووضع نظريته المعروفة (تظافر القرائن)، والتي أفاد من نظرية عبد القاهر الجرجاني (التعليق)، وقدّم الأدلة ليبرهن على صحة نظريته، إلا أن ما قدمه لا يُعدّ مقنعاً منه عن النحويين القدماء هو تحديد المعاني النحوية، وإنما قالوا به لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية[4].

ذهب النحويون القدماء إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية، ولكنهم لم يعتقدوا أن هذه الحركات بمفردها هي الدالة على تلك المعاني[5].

---

(1).حسان ، تمام : اللغة العربية معناها ومبناها، ص(201-202).

(2). المرجع نفسه، ص(204).

(3). المرجع نفسه، ص(205).

(4). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(105).

(5). الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، ص(69-70).

قالوا: "جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن المعاني، نحو (ضرب زيدٌ عمراً)، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع عليه، وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ) فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني، فجعلوا الحركات دلائل على المعاني[1].

تفتقر القرائن التي ذكرها إلى الدقة، فالمستثنى مثلاً يدخل ضمن قرينة المخالفة، في حين وضعه تحت قرينة الإخراج، فالمستثنى مخالف للمستثنى منه في الحكم، نحو: (حضر القوم إلا زيداً)، فما بعد إلا مخالف في الحكم لما قبلها. ومنفي الحضور لما بعدها، ومثبت لما قبلها[2].

لا يمكن الاعتماد على قرائن التعليق اللفظية والمعنوية للقيام بالإعراب وتحديد المعنى؛ لأن الإعراب ما هو إلا تحليل للجملة، وإعرابا للكلمة، فالإعراب يصور علاقتها بغيرها من الكلمات في الجملة، فكيف نفهم هذه العلاقات دون فهم المعنى المعجمي. ولا يمكن أيضاً أن تدل قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها على الإعراب إلا بعد معرفة المعنى المعجمي للكلمات، فلا تدرك علاقة الإسناد بين (قام) و(زيدٌ)، إلا بعد معرفة معنى كل منها، ومثال ذلك يقال في سائر القرائن[3].

إن صاحب (نظرية التعليق) التي أفاد منها تمام حسان، كان يرى أن التعليق لا يتمُ إلا بعد معرفة المعنى المعجمي للكلمة[4]. وفي هذا يقول الجرجاني: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب وحتى يُعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك. وهذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، فيجدر بنا إلى التعليق فيها، والبناء، وجعل الواحدة[5] منها بسبب من صاحبتها، وما معناه وما محصوله. وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فنجعله فاعلاً

---

(1). المرجع نفسه، ص(69–70).

(2). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(151).

(3). المرجع نفسه، ص(152).

(4). الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، ص(152).

(5). الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص(55–56).

لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له، أو بدلاً منه[1].

يصعب التسليم بأن تضافر القرائن اللفظية والمعنوية يغني عن فكرة العامل، فهي تتظافر وتساعد على التوضيح فعلاً. وذلك مما لا نزاع فيه، فلا يمكن فهم القرائن دون معرفة العامل، وتفرعه ومعناه الدلالي أيضاً. فقرينة التعدية والتخصيص لا يمكن فهمها إلا بعد معرفة نوع العامل، ومعناه، وما تتطلبه من ارتباط بما بعده لما بينهما من تعلق معنوي وخصوصاً عندما يكون الكلام مكتوباً بغير تشكيل[2].

وعليه، فلا يمكن أن تقوم نظرية القرائن المعنوية واللفظية بديلاً من نظرية العامل وأثره في المعمول، وذلك لعدم تناسقها واطرادها وبلوغها مبلغ القانون العام الذي تعرف فيه حدود الاطراد وحدود الاستثناء[3].

ولعل ما سبق يوحي بأن يكون المحدثون قد أساءوا فهم نظرية العامل، ولم تتضح بشكل جليّ كما أرادها القدماء[4].

خليل أحمدعمايرة:

درس خليل أحمد عمايرة النظرية التوليدية التحويلية, وأفاد منها في تحليل الجملة العربية , إلا أنه خالف تشومسكي في استعمال عناصر التحويل , والمقصود بالبنية السطحية والبنية العميقة, فقد استخدم المنهج الوصفي، عندما حاول أن يفيد من معطيات النحو القديم , ليصل إلى تصور يجمع بين بعدي المبنى والمعنى.

---

(1). المرجع نفسه، ص(55–56).

(2). توهامي ، نادية :نظرية العامل في ضوء النظرية التوليدية التحويلية ، ص(262).

(3). المرجع نفسه، ص(264).

(4).توهامي و نادية : نظرية العامل في ضوء نظرية تشومسكي، ص(263).

عرف عمايرة الجملة فرأى: أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه. ويسميها الجملة التوليدية أو المنتجة، وتقع في إطارين : الاسمية والفعلية, فهي إما توليدية اسمية , ويحصر أهمها فيما يأتي:

أ_اسم معرفة واسم نكرة.

ب_ اسم استفهام واسم معرفة.

ج- شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور)

والثاني التوليدية الفعلية: وأطرها هي: فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسدّ ظاهرة مستترة كما في فعل الأمر – فعل + اسم + اسم (أو اسم مقترن بحرف جر)[1].

ويرى أنّ هذه الأطر وما يتفرع عنها ويجري فيها تغيير في مبانيها الصرفية (المورفيمات) أو ما فيها من فونيمات ثانوية كالنبر والتنغيم، فترتب على ذلك تغيير في المعنى، وانتقال في تسمية الجملة فتصبح الجملة تحويلية في معناها، اسمية أو فعلية في مبناها[2].

وهذه الجمل تفيد في وضعها التوليدي معنى إخبارياً إلا أنها قد تفيد معان أخرى، وذلك بتعرضها لعناصر التحويل، وهي الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم[3].

ويرى عمايرة أن هذه العناصر الرئيسية التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق. أما وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات فهي اقتضاء، فلا أثر للعامل ولا حاجة لتقديره. وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل من الخبرية إلى التحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو المعيّة أو معنى الاستفهام بعد كم[4].

---

(1).توهامي و نادية : نظرية العامل في ضوء نظرية تشومسكي، ص(80-88).

(2). المرجع نفسه، ص(87-88).

(3). عمايرة، خليل أحمد: نحو اللغة العربية وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص(88).

(4). المرجع نفسه، ص(101).

فجملة (محمدٌ مجتهدٌ) إذا دخلت عليها كان يكون الخبر منصوباً محولاً إلى الماضي بسبب كان. بينما إذا دخلت (إن) فالأمر يختلف ،فتقتضي أن يكون المبتدأ منصوباً محولاً إلى التوكيد الناتج من دخول (إن)[1].

فالحركة الإعرابية عنده ليست بتأثير عامل، بل هي حركة اقتضاء للزيادة على الجملة التوليدية، وليست أثراً لعامل ظاهر أو مقدر. حاول عمايرة تقديم وصف عام للعربية وأساليبها إذ بنى نهجاً وصفياً شمل الإتجاه التوليدي والتحويلي لتشومسكي، فأفاد من نظرية تشومسكي فكرة ومصطلحاً، دون مفهوماتها التي عناها تشومسكي، فعمل على إحداث دلالات جديدة[2].

وهكذا نستنتج أن خليل عمايرة قد فسّر العامل تفسيراً مغايراً، فلا يرى بوجود تأثيره ظاهراً أو مقدراً فليس في نحو العربية عامل ولا معمول، فالمعنى الذي يقتضي وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلم. فمصطلح الاقتضاء عنده يقابل مصطلح العمل عند النحاة[3].

(1). المرجع نفسه، ص(101–102).

(2).توهامي , نادية : نظرية العامل في ضوء نظرية تشومسكي، ص(289).

(3). عمايرة، خليل أحمد: في التحليل اللغوي في وصف تحليلي، ص(95–102).

المبحث الثاني: رأي الدراسة في نظرية العامل

اعتمد النحو العربي اعتماداً كبيراً على نظرية العامل في قضاياه المختلفة، فلم يخلُ باب من أبواب النحو فيها، وكان العامل مُنْطَلَقاً لدراسة العلامة الإعرابية، وأساس تفسير الكثير من الظواهر الإعرابية، فالحركة لا بدّ لها من جالب، ولا بدّ لها من حاذف إذا حذفت، وبالتالي له الأثر البارز في بناء المصطلح النحوي وإيجاده، وقد يكون دوره أقل من ذلك، يتمثل في البحث عن ألفاظ مرتبطة به في الأصل من حيث المفهوم، حيث ينقلها من معناها اللغوي ليدخلها مجال النحو، ويسقط عليها نوعاً من التوافق والتواضع والاستعمال، حيث تكون حكماً على مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية.

لا تزال نظرية العامل في النحو العربي مفتاحاً لفهم النحو العربي، إذ بدونها لا يمكن الوقوف على أسرار هذا العلم أبداً. ولعلّ من الصواب القول، أن ضعف الطلاب في النحو، يعود إلى أسباب كبيرة، أهمها تنحية علماء العربية هذه النظرية من ميادين الدراسة، مع أنها الأساس الذي أقيم عليه هذا العلم.

لقد انضبطت بهذه النظرية لغة العرب، ولولاها عجز الخلق عن ضبطها ضبطاً محكماً لغزارة مفرداتها، وكثرة تراكيبها، وتنوع استعمالاتها. ولولا هذه النظرية لأصبح النحو العربي في فوضى واضطراب. بل كان مآله إلى زوال؛ فهي التي ثبتت الأصول، ونظمت الفروع، وأمدت النحاة بقواعدها الكلية.

تتميز نظرية العامل بشموليتها، فهي أوسع نظرية في النحو العربي؛ لأنها تحيط بكافة فروع النحو وأبوابه، وتناقش مسائله وأبوابه.

تُعدّ نظرية العامل، هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية، امتداداً من الكلمة إلى تناول التركيب. ولا يوجد باب نحوي كُتِبَ بمنأى عن توجيه هذه النظرية وإيحاءاتها.

نظرية العامل متجذرة في النحو العربي، فهي عربية المنشأ، إسلامية الأصل، تشكّل معملاً لغوياً يضبط كل تراكيب اللغة، حتى الشاذ منها والنادر.

إن نظرية العامل، توضح تلك العلاقات اللفظية والمعنوية بين الكلمات في التراكيب اللغوية. ومن هنا، أقام عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم على فكر نظرية العامل، والعلاقات القائمة بحثت علاقة الفعل بالاسم، وتعليق الكلم بعضه ببعض، وجعل بعضه بسبب من بعض.

لكل ما سبق، من مزايا لنظرية العامل، ودور بارز، وأهميته، لا يستطيع أحد مهما كان، أن يشكك فيها، فعلينا نحن العرب أن نتمسك بها، وأن تبقى هذه النظرية مفخرة من مفاخر العمل النحوي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الآراء ليست آراء شخصية للباحثة، وإنما هي عبارة عن استنتاجات استخلصتها الباحثة من كتب قرأتها، أو رسائل علمية اطعلت عليها، وآمنت بأن هذه الآراء، وتلك المذاهب، تلامس فكر الباحثة، وما ترى أنه يقدّر هذه النظرية، ويعطيها حقها، دون انتقاص في دورها وأهميتها للنحو العربي واستمراريته.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمائه الصالحات.

سلطت هذه الدراسة الموسومة بعنوان: "العوامل النحوية بين القدامي والمحدثين"، الضوء على نظرية العامل، والتي دارت رحاها قديماً وحديثاً، سواء أكانت إيجابية موافقة لنظرية العامل، أو سلبية مخالفة لها. وقد تمّ التوصل إلى جملة من النتائج، أهمها:

1- إنّ نظرية العامل النحوي ذات جذور قديمة، ظهرت ملامحها في الكتاب لسيبويه، وهو أقدم نص مكتوب وصل إلينا.

2- لقد لفتت نظرية العامل، أنظار النحاة الأوائل من المدرستين البصرية والكوفية.

3- إنّ هذه النظرية ركيزة أساسية من ركائز النحو العربي، الذي قام على نظرية الإسناد بوجود المسند والمسند إليه.

4- تباينت تعريفات العامل عند النحاة وتعددت، ولم أجد اتفاقاً بينهم على تعريف جامع مانع، يغني عن التعريفات الخاصة لكل عالم وفقاً لرؤيته الشخصية.

5- إنّ شبهة تأثر النحو العربي في نشأته بالمنطق الأرسطي، ليس لها أساس من الصحة في نظرمعظم الباحثين المحدثين، فالنحو بدأ عربياً خالصاً، لا تشوبه شائبة.

6- يلاحظ علاقة وثيقة بين نظرية العامل وظاهرة الإعراب، فهي تُعد عاملاً ميسراً لفهم قواعد النحو العربي، وضبط كلماته وجمله، بناء على ارتباط الحركات بوظائف الكلام المعنوية من فاعلية ومفعولية وإضافة.

7- لقد تاثر بعض النحاة في العصر الحديث بدعوات المستشرقين بعدم أصالة نظرية العامل، وأنها كانت بتأثير عامل أجنبي؛ لاتصال العلماء القدامى باليونان وغيرهم. ووجهوا نقدهم لنظرية العامل، وحاولوا هدمها أو استبدالها.

8- إن ما عدّه بعض المحدثين من ثورة ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة" على نظرية العامل لم يستطع أن يأتي ببديل يعتدّ به لإلغاء نظرية العامل.

9- إنّ ما ظهر من دعوات مناهضة لنظرية العامل ليست إلا حركات مغرضة هدفها النيل من دعامة أساسية للنحو العربي، وبالتالي تهديد سلامة الكلام وإعرابه وضبطه ضبطاً سليماً.

10- على الرغم من ثورات الإلغاء والاستبدال، التي ظهرت مناوئه لنظرية العامل، إلا أنها بقيت مجرد أصوات داعية دعوة نظرية، فلم أجد أية نظرية تصلح لأن تكون مكانها.

11- ظل النحو العربي محافظاً على سماته العريقة كما كان في القديم، أيام الخليل وسيبويه، وغيرهم من أئمة النحو.

12- لقد سبق علماء العربية القدامى غيرهم في مجالات الدراسة كافة، وخير شاهد على ذلك، ما قدّمه عبد القاهر الجرجاني وهو أحد أعلام التراث العربي، الذي سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين البنية العميقة والبنية السطحية من عناصر الجملة من خلال نظرية النظم.

13- تلاقت نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، مع النحو العربي من خلال ما عبر عنها النحاة من قضيتي الأصل والفرع.

14- لا يمكن أن تكون نظرية القرائن اللفظية والمعنوية بديلاً عن نظرية العامل النحوي؛ وذلك لعدم تناسقها واطرادها.

15- لا تستطيع الحكم على ابن جني بمناهضة نظرية العامل، حيث تعددت أراؤه حولها.

التوصيات:

1. اعتماد القرآن -كتاب الله العظيم-، في ميادين الدراسة النحوية التطبيقية في مختلف الدراسات اللغوية، فمنه انبثقت اللغة بقواعدها وأصولها.
2. توجيه القائمين على إعداد المقررات الدراسية لطلبة الجامعات إيلاء نظرية العامل اهتماماً كبيراً لدورها في استقامة اللسان العربي، وتعريف الناشئة من طلابنا الأعزاء على الموروث الحضاري للعرب في عصورهم السالفة.
3. التزام قواعد العربية، والاعتزاز بها، فما عزّت الأقوام، إلا بعز لغاتها، وما بادت واندثرت وأسلمت إلى الضعف والانهيار، إلا من تقصير أبنائها واستبدالها لغات أخرى.
4. حثُّ الباحثين والدارسين، الإقبال على دراسة هذه النظرية وغيرها؛ لمواكبة الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، وتخصيص الحيز المناسب لها في أبحاثهم؛ لسعتها وشموليتها وأهميتها في تعزيز النحو العربي، والحفاظ على إرث العربية، وإحيائها من جديد، وبثّ الحياة فيها بعدما تعرضت إلى دعوات الإلغاء والاستبدال.
5. هذا ما استطعت الوصول إليه، ولا أدعي الكمال، فالكمال صفة لله تعالى وحده، ولا يتمكن بشر مهما أوتي من علم الوصول إليها. فهذه حصيلة جهدي المتواضع، ولقد حاولت، فما كان من توفيق فمن الله وحده، ومن كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمن عندي، والله وليّ التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

ثَبَت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تح:هدى محمد قراعة، د.ت، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.
2. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح .تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
3. الأسعد،عبد الكريم محمد: الوسيط في تاريخ النحو، د.ط،، دار الشروق- الرياض، 1992.
4. الأشموني: حاشية الصبان، تح: محمد بن الجميل، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة، 2000.
5. أمين، أحمد: ضحى الإسلام، د.ت، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1997.
6. الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد جودة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة .
7. الأنباري، أبو البركات: البيان في إعراب غريب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، ط^2 ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1960.
8. الأنباري، أبو البركات: لُمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر،1971.
9. الأنباري، أبو البركات: أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، ط1، شركة دار الأرقم للطباعة والنشر، د.م، 1991 .
10. الأنباري، أبو البركات: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985.

11. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تح:عبد السلام هارون، ط5، دار المعارف، مصر .

12. الأندلسي، أبو حيان: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: سيدني جلازر، ط1، الجمعية الشرقية الأمريكية، كونكتيلي، 1947.

13. الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

14. الأنصاري، وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي، د.ت، ط2، دارالكتاب الثقافي، الأردن، 2014.

15. الأنصاري، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تح: هادي نهر، د.ط، دار البارودي، عمان، د.ت.

16. الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1964.

17. أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو-المصرية، القاهرة، 1978.

18. البخاري، محمد بن اسماعيل: صحيح البخاري، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 2002.

19. البنا، محمد إبراهيم: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ط1، دار الاعتصام، 1990 د.م.

20. البطليوسي، ابن السيد: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم مسعودي، ط1، دار الكتب العلمية، د.م.

21. بور، دي: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة:عبد الهادي أبو ريدة، ط5، دار النهضة، القاهرة، 1981.

22. التهانوي، محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: رفيق العجم علـــي، مكتبـــة اللبان، د.م، 1999.

23. التوحيدي، أبو حيان: الامتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

24. الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المائة، د.ت، ط، دار المنهاج، جدة، 1430هـ .

25. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، د.ط، مكتبـــة الخـــانجي، القاهرة، د.ت .

26. الجرجاني، علي بن محمد: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، ط1، دار الفضيلة، د.م، د.ت .

27. الجرجاني، عبد المنعم: شرح شواهد ابن عقيل، تح: حسين عبد المنعم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت .

28. الجمحي، ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

29. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصـــرية، القاهرة.

30. ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، تح: حســـن هنـــداوي، ط1، دار الكتـــب العلمية، بيروت، 2000.

31. ابن جني، أبو الفتح عثمان : المنصف في تصريف المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط1، وزارة المعارف العمومية، مصر، 1954.

32. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفـــور عطا، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

33. الحاج صالح، عبد الرحمن: النحو العربي ومنطق أرسطو، ط1، الجزائر، 2012.

34. الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، إربد،2001.

35. حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، د.ت، ط1، دار الثقافة، د.م 1994.

36. حسان، تمام: مقالات في اللغة والأدب، ط1،عالم الكتب، القاهرة، 2006 .

37. حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة،2001 .

38. حسن، عباس: النحو الوافي، د.ت، ط3، دار المعارف المصرية، القاهرة، د.ت.

39. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، د.ت، الناشر الأطلسي، الرباط، 1981.

40. الحلواني، محمد خير: الواضح في النحو، د.ت، ط7 .

41. ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي، د.ت ، ط، 2004، د.م.

42. الخثران، عبد الله بن أحمد: مراحل تطور الدرس النحوي، د.ط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

43. حجازي، محمود فهمي: أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الانثولوجية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.

44. ابن الخشاب، أبو محمد: المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، د.ط، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق.

45. الخوام، رياض حسن: نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق، مكتبة لسان العرب، 2014.

46. الخولي، محمد علي: قواعد تحويلية للغة العربية، ط1، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

47. الراجحي، عبده: التطبيق النحوي، د.ط، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

48. الراجحي، عبده : فقه اللغة في الكتب العربية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

49. الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

50. الرضي، الاسترابذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسين بن محمد الحفظي، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1966.

51. الرعيني، محمد بن الحطاب: الكواكب الدرية على متممةالأجرومية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، د.م 1995.

52. الزبيدي، محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، د.م، 1984.

53. الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق: تاج العروس من جواهر القاموس، ط2، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت

54. الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، د.ط، دار النفائس، بيروت، د.ت.

55. الزرقا، مصطفى أحمد : المدخل الفقهي العام ، ط2، دار القلم، دمشق ، 2004.

56. الزمخشري، جار الله: المفصل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، د.ط، دار عمان، دمشق، 2004.

57. الزمخشري، أبو القاسم :أساس البلاغة، تح:باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، دمشق، 1998.

58. السامرائي، إبراهيم: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، د.ت .

59. السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ط1، دار عمـــار للنشـــر والتوزيـــع، عمـــان، 2006م.

60. ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو، تح:عبد المحسن الفتلي، ط3، مؤسسة الرســـالة ، بيروت، 1996.

61. السعدي، جاسم : الدراسات النحوية واللغوية ، د.ط ، مطبعة النعمان، البصرة 1973.

62. السنجرجي، مصطفى عبد العزيز: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات العربية الحديثـــة ، ط1، المكتبة الفيصلية، 1986.

63. سيبويه، أبو الفتح:الكتاب ،تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

64. السيرافي، القاضي أبو سعيد: أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزين ومحمد عبـــد المنعم خفاجي، ط1، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، 1955.

65. السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سعيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983 .

66. السيوطي، جلال الدين : الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.

67. السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الـــدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ،1998 .

68. الشرجي، عبد اللطيف: ائتلاف البصرة ، تح: طارق الجنابي، ط1،عالم الكتب،1987، د.م .

69. ضيف، شوقي: تاريخ الأدب العربي، ط18، دار المعارف، القاهرة، د.ت .

70. ضيف، شوقي : الفن ومذاهبه في النثر العربي،.ط12،دار المعارف ،القاهرةد.ت .

71. الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تح: محمد بن عبد الـــرحمن، ط1، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، د.م،2005.

72. عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 2000.

73. عرفة، محمد أحمد: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

74. ابن عصفور، أبو الحسن: المقرّب، تح: عادل عبد الموجود، علي محمد معــوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

75. ابن عقيل، بهاء الدين: المساعد في تسهيل الفوائد، تح: مجدي كامل بركات، ط2، دار الفكر، دمشق، 1982.

76. ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل ،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مكتبــة دار التراث، القاهرة، 1980.

77. العكبري، أبو البقاء: إملاء ما من به الرحمن من وجــوه الإعــراب، دار الكتــب العلميــة، بيروت، د.ت .

78. علوي، حافظ إسماعيل: اللسانيات في الثقافة العربية، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، د.م، د.ت .

79. عمايرة، خليل أحمد: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، دار الفكر، بيروت، د.ت.

80. عمايرة، خليل أحمد: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، منهج وتطبيق، ط1،عالم المعرفة ، جدة . 1984

81. الغلاييني، الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية، دار الفكر، بيروت .

82. الفارابي، أبو نصر: إحياء العلوم، تح: عثمان أمين ومحسن مهدي ط1، مكتبة الهــلال، د.م، 1991.

83. فضل، صلاح : النظرية البنائية في النقد العربي، ط1، دار الشروق، القاهرة ،1998.

84. ابن فارس، أحمد بن زكريا: معجم مقاييس اللغة،ت: عبد السلام هارون، د.ط، دار الفكر، 1979، د.م .

85. الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تح: محمدعلي النجاروأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1983.

86. فروخ، عمر: تاريخ الفكر الإسلامي، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.

87. الفهري، عبد القادر الفاسي: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1991.

88. الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ط2، الرباط، دار توبقال للنشر والتوزيع، 2000.

89. الفيروزأبادي، مجدالدين، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط ، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، 2005 .

90. قدوم ، محمود: مدرسة البصرة النحوية ، د.ت.د.ط.د.م .

91. القرطبي، ابن مضاء: الرّد على النحاة، تح:محمد إبراهيم البنا، دار النهضة العربية، بيروت،1980.

92. القفطي، جمال الدين: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، د.م، 1986.

93. لاشين، عبد الفتاح: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ط1، دار المريخ، الرياض، د.ت.

94. اللغوي، أبو الطيب: مراتب اللغويين، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، د.ت .

95. ابن مالك، جمال الدين : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، د.م .

96. ابن مالك، جمال الدين :الخلاصة في النحو ، ط1، مطبعة بيومي، 1916.

97. ابن مالك، جمال الدين :شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، د.م ،1982.

98. المالقي، أحمد بن عبد النور : رصف المعاني في شرح حروف المعاني ، تح:أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق،د.ت .

99. المبارك، مازن :شرح كتاب سيبويه ، ط1، دار الفكر ، دمشق، د.ت .

100. المبرد ، أبو العباس: المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1979.

101. المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى المكونية، ط1، الدار البيضاء، 1987.

102. المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، الدار البيضاء، 1985م.

103. مجدوب،عز الدين: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ط1، محمد علي الحامي للنشر، د.م، ي .

104. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ط5، القاهرة ،2011.

105. المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة النحوية، ط3، دار الأمل، إربد،2001.

106. المدرس،عبد الكريم: الفرائد الجديدة، تح: الشيخ عبد الكريم، وزارة الأوقاف العراقية، د.ت .

107. ابن المستنير، قطرب: كتاب الأضداد، تح: حنا حداد، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، د.م، 1984.

108. المطرزي، أبو ناصر:المصباح في علوم النحو،تح:عبد الحميد السيد طلب، ط1،مكتبة الشباب، د.م .

109. أبو المكارم ،علي: أصول التفكير النحوي، ط3، دار غريب للنشر والتوزيع، د.م .

110. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ط3 ، دار صادر، بيروت.

111. الملخ، حسن خميس: التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، 2002.

112. الملخ، حسن خميس: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، 2002.

113. الملخ، حسن خميس: نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين ط1، دار الشروق ، عمان، 2000.

114. ابن الناظم، أبو عبدالله: شرح ابن الناظم على ألفية والده، تح: محمد باسل عيون السود، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت ، د.ت.

115. ابن النديم ، أبو الفرج: الفهرست، تح: أيمن فؤاد سيد، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت .

116. النوري، محمد جواد: دراسات صوتية وصرفية في اللغة العربية، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2007.

117. النوري، محمد جواد: فصول في علم الأصوات ، ط1، مطبعة النصر التجارية، نابلس، د.ت.

118. ابن هشام، جمال الدين: شرح شذور الذهب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، ط1، دار إحياء التراث العربي ، 2001.

119. آل ياسين، محمد حسين: الدراسات اللغوية عند العرب، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1980 .

120. ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، د.م، 2002.

الرسائل العلمية:

1. توهامي، نادية: نظرية العامل النحوي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي رسالة دكتوراة، إشراف: ذهبية بورويس، جامعة عبد القادر، الجزائر،2014–2015.
2. سيدي محمد، راس الواد: التحويل في النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف:والي دادة عبد الحكيم ، كلية الآداب واللغات، الجزائر،2016–2017.
3. قسمية، سليمة: النظرية التحليلية ، للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، رسالة ماجستير إشراف: سليمان بوراس، جامعة محمد بوضباق، السيلة، الجزائر،2016–2017.
4. كلاب ، أحمد عاطف: منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه للمسائل النحوية ، رسالة ماجستير، إشراف: فوزي أبو فياض، الجامعة الإسلامية ، ..... ،2013.

المجلات والدوريات

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية، مختار درقـــاوي، قسم الآداب والفلسفة، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر، العدد(13)،2015.

البلقاء للبحوث والدراسات، النحـــو العربـــي نشـــاته ومدارســـه، عبـــد الله معـــروف العـــدد(2)، مجلد(16)،2013.

بن زينة، صفية: القسمة الثلاثية بين النحو العربي والمنطق الأرسطي، جامعة الشـــلف، الجزائـــر، العدد(6).

بوراس ياسين، تعليم النحو العربي بين نظرية العامل الموروثة ونظريات البحث اللساني، جامعة مولود معمري، تيزي ووزو، ص(49).

بيومي، إبراهيم: نظرية العامل النحوي في ضوء منطق أرسطو، مجلة الأزهر، العدد(23).

كاظم فرحان بدري: مدرسة براع ومبادؤها وأفكارها، جامعة بابل، كلية التربية والعلوم الإسلامية .

مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 7/ العدد 2016/21، ص128.

مجلة الدراسات الأدبية والفكرية،تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو، إعداد حسن مزعـــل وحســـن عكيلي، العدد الرابع.

مصطفى، عبد الحميد: نظرية العامل في النحو العربي، مجلة جامعة دمشق، مجلد18، العدد(3+4).

مقال: التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، إعداد: محمد عدلي عودة، بكر محمد أبو معيلي، نايف محمد النجادات، (12).

الشبكة العنكبوتية الدولية

مقال:أحمد عيسى أبو دلو،أحمد محمد:الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية.

بحث:البنيوية في أوروبا وأمريكا

جمعية الترجمة وحوار الثقافاتwww.atida.org

مقال:مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية ،العدد(4)،إعداد: حسن مزيل،حسن العكيلة

.www.alukah.net

الموسوعة العالمية للشعر العربي ، أبو الأسود الدؤلي

www.adab.com

.www.m-a-arabia.comمحمد إبراهيم الخوجة

فهرس المحتويات

ملخص البحث.....3
Abstract.....4
المقدمة:.....5
أهمية البحث (الدراسة) 5
الصعوبات التي واجهت الباحثة:.....6
مصادر الدراسة:.....6
مناهج البحث:.....6
الدراسات السابقة: 7
خطة البحث:.....8
الفصل الأول: العامل النحوي أنواعه وتطوره تاريخياً.....9
المبحث الأول: تعريف العامل لغة واصطلاحاً 10
العامل لغة: 10
العامل اصطلاحاً: 11
المبحث الثاني: أنواع العوامل.....15
أولاً: العوامل اللفظية القياسية 17
ثانياً: العوامل المعنوية 18
أنواع العوامل المعنوية:.....18
ثانياً: المفعول معه 20
ثالثاً: رافع المبتدأ.....21
رابعاً: رافع الفعل المضارع.....21
خامساً: رافع الفاعل 22
سادساً: التبعية.....23
سابعاً: ناصب المستثنى 23

ثامناً: جرّ المضاف إليه 23
تاسعاً: التوهم 24
عاشراً: نزع الخافض.....24
حادي عشر: المجاورة.....25
ثاني عشر: القصد إليه 25
ثالث عشر: الإهمال 26
العوامل اللفظية: 26
أولاً: العوامل اللفظية السماعية.....26
ثانياً: العوامل اللفظية القياسية.....26
أولاً: عمل الفعل 26
ثانياً: اسم الفاعل 28
ثالثاً: عمل صيغ المبالغة.....32
رابعاً: إعمال اسم المفعول 33
خامساً: عمل الصفة المشبهة 34
سادساً: عمل أفعل التفضيل.....37
سابعاً: عمل المصدر 42
ثامناً: عمل الاسم المضاف.....45
تاسعاً: عمل الاسم المبهم 49
المبحث الثالث: العامل النحوي نظرة تطورية.....54
نظرية العامل 54
تاريخ نظرية العامل:.....54
رأي المستشرقين في نظرية العامل:.....56
موقف العلماء القدامى من نظرية العامل: 57
نظرية العامل والإعراب: 60
الفصل الثاني العامل النحوي بين القدامى والمحدثين.....62
المبحث الأول: رأي القدامى.....63

المقدمة:.....63
العامل النحوي عند سيبويه.....63
رأي سيبويه (ت: 180 هـ).....63
رأي ابن جني في نظرية العامل النحوي.....67
أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ).....67
المبحث الثاني: رأي المحدثين في العامل النحوي.....71
مقدمة:.....71
عبد القادر الفاسي الفهري:.....72
أحمد المتوكل.....81
الوظائف الدلالية:.....81
الوظيفة التركيبية:.....82
الوظائف التداولية:.....82
الفصل الثالث: العامل النحوي في ميزان النقد.....86
المبحث الأول: حسن الملخ، محمد حماسة عبد اللطيف، نهاد الموسى، تمام حسان.....87
محمد حماسة عبد اللطيف:.....87
حسن خميس الملخ:.....87
نهاد الموسى:.....88
تمام حسان.....90
وتفصيل القول في شأن هذه العلاقات أو القرائن يقول:.....92
المبحث الثاني: رأي الدراسة في نظرية العامل.....98
الخاتمة.....100
التوصيات:.....102
قائمة المصادر والمراجع.....103
فهرس المحتويات.....115